وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية
رقم:

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: العلوم السياسية
التخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة: حياة لعيدي

الموسومة بـــ:

علاقـات الجزائـر بدول الجـوار
مقـاربة جيـوسياسيـة

لجنة المناقشة:

شطاب كمال	جامعة المسيلة	مشرفـــا ومقـررا
بوعيسي حسام	جامعة المسيلة	ممتحنا
مزوزي عبلة	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

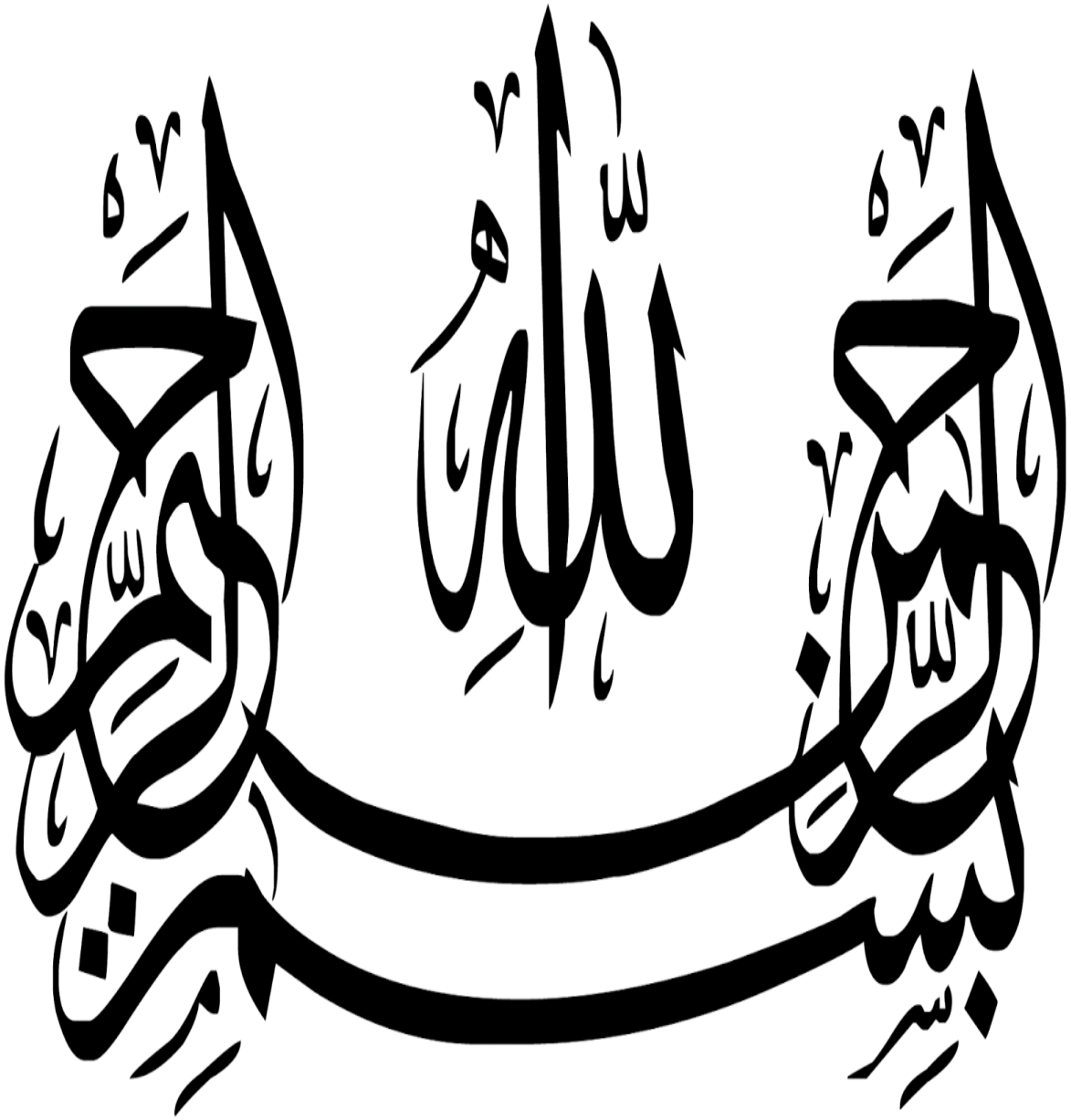
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

أهدي ثمرة جهدي إلى الذين قال الله فيهما "**وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**" سورة الاسراء الاية23، من أحمل اسمه بكل افتخار وتعب من أجل راحتي إلى الذي غمرني بحنانه لأعيش برخاء إلى الذي لم يبخل عليا بما يملك وأن بقيت أعد فضائله فلن احصيها إلى أبي حبيبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره .

إلى من حملتني في بطنها وأنفقت علي من صحتها إلى منبع الحنان وبسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بسلم جراحي إلى حبيبتي ورفيقتي إلى التي انارت لي درب حياتي أمي حياتي أطال الله في عمرها .

إلى من تقاسموا معي الحياة فالسراء والضراء مهد الوفاء والعطاء إلى سندي ومصدر قوتي اخوتي حفظهم الله

كما أهدي هذا العمل إلى أستاذتي الأفاضل.

وإهداء خاص إلى زوجي "**رشيد**" وإلى رفيقتي وأختي وحبيبتي "**سميحة بريكات**"

وإلى كل زميلاتي ورفقاء الحياة في الدراسة وصديقاتي دون استثناء وإلى كل من دعمني ولو بكلمة طيبة .

حياة

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع ووفقني لبلوغ هذه المرتبة ولأنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد وعلى رأسهم الدكتور شطاب كمال والدكتور بوعيسي حسام، وكل الأساتذة والطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص بالعربية	
الملخص بالإنجليزية	
الفهرس	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الجزائر الموقع والأهمية	
المبحث الأول: الموقع	7
المبحث الثاني: أهمية موقع الجزائر	8
المبحث الثالث: دول الجوار الجزائري	9
الفصل الثاني: دراسة لعلاقة الجزائر بدول الجوار وأخطارها	
المبحث الأول: وضع دول الجوار الجزائري أمنيا وخطورتها	24
المبحث الثاني: أهمية العلاقات الجوارية للجزائر	27
الفصل الثالث: تطور العلاقات السياسية مع دول الجوار الجزائري وتأثيراتها	
المبحث الأول: تطور علاقات الجوار الجزائري في ظل التحولات الراهنة.	32
المبحث الثاني: تأثير دول الجوار أمنيا واقتصاديا لعلاقتها مع الجزائر.	41
الخاتمة	53
قائمة المصادر والمراجع	55
قائمة الملاحق	61

مقدمة

مقدمة:

إن كلا من فضاء المغرب العربي وفضاء" إفريقيا جنوب الصحراء يعتبران فضاءين جيوسياسيين أو إقليمين فرعيين من نظام إقليمي أوسع ألا وهو النظام الإقليمي الإفريقي الذي يعد بدوره نظاما فرعيا من النظام الدولي أو العالمي، ويتصل فضاء المغرب العربي بفضاء إفريقيا جنوب الصحراء عبر فضاء جيوسياسي فرعي ينتمي بدوره إلى فضاء إفريقيا ما وراء الصحراء، يمثله فضاء" الساحل الإفريقي"، هذا ما يجعل الفضاءين المغاربي والإفريقي" جنوب الصحراء " فضاءين متداخلين يؤثر كل منهما في الآخر عبر منطقة الساحل الإفريقي التي تحظى لاعتبارات أمنية بأهمية كبيرة كدائرة فرعية حيوية لتحرك ونشاط سياسة الجزائر الخارجية في دائرتها الإفريقية، هذا ما دفع إلى الاهتمام سياسة الجزائر الموجهة لدائرة حركتها الإفريقية كدائرة فرعية تولي لها الجزائر أهمية خاصة على خلاف باقي الدوائر الأخرى التي تنتمي إلى الدائرة الإفريقية خصوصا في ظل التهديدات والتحديات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي .

في ظل طبيعة التهديدات والتحديات التي أضحت تواجهها الدول، والتي تنوعت بين التماثلية واللاتماثلية وفي ظل تماهي الحدود السياسية أصبحت مشكلات الأمن الوطني لا تقتصر على التهديد الداخلي فحسب، بل أصبح ما يعتبر شأنا داخليا للدول ذو تداعيات اقليمية وحتى دولية، من هنا تكمن أهمية التركيز على التفاعلات التي تحدث داخل الإقليم الواحد من تأثر وتأثير.

ومن هنا ندرك كنتيجة أن الجزائر تريد الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدتها وتدرك ضرورة تحقيق أمن الجار الساحلي الإفريقي وتعمل على ذلك جاهدة بالرغم أن ذلك يفرض تحمل خسائر وطاقات مادية كبيرة.

كما تقوم الدبلوماسية الجزائرية بجهود كبيرة من أجل المساهمة في تهدئة توترات دول الجوار والساحل، مستندة إلى تجربة خاضتها بلا انقطاع في إدارة النزاعات منها قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية

ويتفق المحللون السياسيون على أن الجهود التي تقوم بها الجزائر في تسوية سياسية للأزمات بمنطقة الجوار والساحل، تؤهلها للعب هذا الدور لاعتبارات جيو إستراتيجية وتاريخية عديدة، تريد الجزائر من خلالها تأكيد قيم قامت عليها دبلوماسيتها في صدارتها رفضها للتدخل الخارجي، حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض والعمل على ازالة مسببات التوتر باعتماد استراتيجية إنمائية وحلول تعيد الثقة وترسخ المصداقية بين مختلف الأطراف.

والى جانب الاعتبارات السابقة يتناغم الدور الإقليمي الجزائري في هذه المرحلة ويتجلى في الطروحات المرافعة لرؤية جيواستراتيجية بعيدة المدى تصب في تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، تشارك فيها الأطراف المتنازعة وكذا محاربة الإرهاب وصناعة الاستقرار عبر الحفاظ على الكيانات القائمة، هي أوراق جذب فاعلة لحشد حكومات الإقليم ضمن الأجندة الاستراتيجية الإفريقية.

يمر اليوم العالم بمرحلة جد حساسة من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والعلاقات الدولية بالإضافة الى الجانب الأكثر أهمية وهو الامن، حيث يعتبر عاملا حساسا في بقاء الدول واستقرارها وتقدمها، وتعاني المنطقة العربي بصفة خاصة بأخطار كبيرة لعدة عوامل، لعل موقعها الجغرافي وما له من أهمية جيوسياسية هو السبب الأساسي والخيرات التي تزخر بها هي العنصر الأكثر أهمية في ذلك.

كما تعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي تعاني من شتى الأخطار دفعت غرامة لأزيد من 132 عاما من الاستعمار ولايزال ليوم هذا يحاول العودة بشتى الطرق... ودول أخرى تبحث عن الوسائل لذلك.

فموقع الجزائر الجغرافي الهام بحدود كبيرة ودول هشة تعاني من الاضطرابات جعل ذلك يزيد من درجة الحرص والعمل على حماية حدود البلاد من الداخل والخارج.

1-إشكالية الموضوع:

تناولنا في هذا الموضوع الموقع الجيوسياسي الجزائري وتأثيره على الأمن القومي الجزائري وعلى إشكالية

العلاقة بين هذا الموقع الاستراتيجي وتأثيره على العلاقة بين دول الجوار الجزائري (ليبيا. تونس. المغرب. مالي. النيجر).

وانطلاقا من ذلك حاولنا صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة في علاقات الجزائر بدول الجوار؟

الأسئلة الفرعية:

-ما هي أسس هذه العلاقة؟

-هل تأثر الأمن القومي الجزائري بعلاقته بدول الجوار ؟

-هل للتنسيق الأمني بين الجزائر ودول الجوار له أهمية في المرحلة القادمة ؟

2-حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة الجوانب التالية:

أ) النطاق المكاني:

سنتطرق في موضوعنا هذا إلى الجزائر بصفة خاصة، ودول الجوار وعلاقاتها بعد التحولات التي عرفتها المنطقة، وكيف أثرت في علاقات الجزائر مع دول الجوار، خاصة مع التحول السياسي الذي عرفته تونس، والحرب الداخلية التي تعاني منها ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، وكيف تعاملت الجزائر مع هذه الأزمات.

- ب) النطاق الزماني:

نحاول التركيز في الاطار الزماني لهذه الدراسة، على السنوات التي عرفت التحولات الديمقراطية بالمنطقة العربية ومنها منطقة شمال افريقيا، حيث عرفت دول الجوار الجزائري تحولات هامة وخطيرة مثل ما حدث في ليبيا، باعتبار دراستنا هذه للتركيز على السنوات العشر الأخيرة فقط. لإنها مرحلة أدت إلى تغير كبير في هذه المناطق.

5-الفرضيات:

للإحاطة بالجوانب المختلفة للدراسة، ومحاولة فهمها نحاول صياغة وطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية :

حيث تؤثر تهديدات الحدود على الجزائر نتيجة لعدم الاستقرار السياسي من جهة و الجماعات الإرهابية الناشطة بها من جهة أخرى خاصة ليبيا ومالي.

الفرضيات الجزئية :

- الصراع في كل من ليبيا والجزائر يؤثر بطريقة سلبية على الجزائر
- علاقات دول الجوار مع الجزائر مهمة جدا، ومتقدمة مع العديد منها
- عملت الجزائر من خلال سياساتها الناجحة الحفاظ على علاقات حسن الجوار.

-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في التطرق إلى مسائل مهمة للجزائر وعلاقاتها مع دول الجوار وأهميته

2-أسباب اختيار الموضوع:

أ) الأسباب الموضوعية:

يعاني العالم اليوم الكثير من المشاكل الأمنية، و التي تعتبر أساس استقرار الدول وتطورها. بإعتبار الأمن ركيزة أساسية لبنائها، ومن جهة تعاني المنطقة العربية وبالأخص شمال افريقيا تهديدات لا تقل عن

باقي دول العالم، والجزائر من بينها حيث تقع في منطقة تعتبر اليوم ساخنة جدا من حيث تدهور دول الجوار أمنيا، هذا يستوجب منا إعادة دراسة وتحليل مثل هذه المواضيع، ومن بينها دراستنا هذه.

ب) الأسباب الذاتية:

من المهم التطرق إلى المسائل الهامة التي تمس الجزائر، واخترت الجانب الأمني باعتباره أحد اهتماماتي.

خاصة وأن الجزائر لازالت تعاني من هذه المشاكل سابقا بفعل الإرهاب، وحاضرا بفعل هشاشة النظام في عديد من دول الجوار، خاصة ليبيا و مالي...كما ان الحدود الجزائرية من عدة منافذ تعاني العديد من المخاطر خاصة الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية.. وتدفق المخدرات.. وبالتالي أهمية دول الجوار كبيرة في التنسيق و الحد من هذه الظواهر.

6-أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة).

تعتبر العلاقات الجزائرية مع دول الجوار محل دراسة وتتبع للعديد من الباحثين الجزائريين وقد تم التطرق لهذه الدراسة في العديد من الدراسات السابقة بشكل جزئي كمحاولة لتقديم أطر علمية أكاديمية تساعد على فهم العلاقات الجيوسياسية للجزائر مع دول الجوار ومن بين هذه الدراسات:

- ففي دراسة للموضوع قام الباحث عبد العالي عبد القادر بعنوان: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية. في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، تطرق فيها الباحث بإسهاب حول علاقة الجزائر بدول الجوار، وأهم التحيات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، خاصة في ظل الوضع السياسي التي تعني منه المنطقة.

- كما تم عقد يوم دراسي بجامعة الجزائر3. مارس 2018، بعنوان: الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي بعد 2011. وتم التطرق فيه إلى موضوع الجزائر ودول الجوار من عدة نواحي بدراسة متنوعة. كما تناولت بعض الدراسات التأثيرات الأمنية لأوضاع دول الجوار على الجزائر، واقتراح أليات للمعالجة.

7-الإطار المنهجي للدراسة:

حاولنا اعتماد عدة بعدة مناهج وعليه فالمنهج التاريخي هو أحد هذه المناهج الذي من خلاله، يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع وبداياته الأولى ومختلف المحطات التاريخية والأحداث المهمة في السنوات السابقة للعلاقات الجزائرية بدول الجوار لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا له لتتبع مسار التطور التاريخي لمفهوم العلاقة الجيوسياسية لدول الجوار مع الجزائر والعكس في ظل

النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت خاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها المنطقة.

8-الإطار النظري للدراسة:

من خلال موضوعنا هذا الذي نتحدث من خلاله عن مسألة الحدود والتطرق إلى أهم دول الجوار الجزائري، ووضعها الأمني والعلاقة بين الجزائر وهاذه الدول، ومدى تطورها، والتأثيرات الأمنية المتبادلة في ظل السياسات المختلفة لهذه الدول.

9-الإطار المفاهيمي للدراسة:

- دول الجوار: هي الدول التي لها حدود مع الجزائر(تونس. ليبيا. النيجر. مالي. الصحراء الغربية. المغرب)

- جيوسياسية: الجيوسياسية: هي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية أو الخارجية[1]

-الأمن : هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم. [2]

-التهديد الأمني : يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المهدد.[3]

[1] سعود عباد: الفرق بين الإستراتيجية والجيواستراتيجية. جريدة الرياض السعودية. 25-03-2010. الموقع الالكتروني: https://www.alriyadh.com/509799

[2] – عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص 46

[3] – عمر بعزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر في إطار العولمة "مجلة الفكر البرلماني. العدد 06، جويلية 2004، ص 117

الفصل الأول

الجزائر الموقع والأهمية

المبحث الأول: الموقع

المبحث الثاني: أهمية موقع الجزائر

المبحث الثالث: دول الجوار الجزائري

المبحث الأول: الموقع

عرفت الجزائر في العصور القديمة باسم نوميديا التي كان يحكمها في القرن الثالث ق.م. ملكان صفاقس حليف القرطاجيين وماسينيسا (238 – 149 ق. م) حليف روما، وبعد أن انتهى الحكم الفينيقي تمكن الأخير من توحيد الملكين واستطاع أن يوطد الملك الجديد ويوسع في حدوده وكانت مدينة سيرطا عاصمته غير أن بعد سقوط قرطاجة تمكنت روما من احتلال أراضيها وسماها باسم (الإفريقية) وبسقوط روما دخل الإسلام الى ليبيا القديمة وبدخول هذا الدين الجديد أصبحت البلاد تسمى بالمغرب العربي.[1]
وفي القرن العاشر حينما أسس بني مزغنى مدينة بالقرب من قرية ايكوزيوم (Lbosim) الفينيقية، وأطلق عليها اسم الجزائر نظرا لوجود جزائر صخرية على مسافة من الساحل. وقد أطلق هذا الاسم فيما بعد على كل القطر الجزائري.

المطلب الأول: الموقع

تقع الجزائر في شمال قارة إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي والنيجر وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب و الصحراء الغربية وموريتانيا تبلغ مساحتها 2، 381741 كلم² تشكل الصحراء عمقها الإفريقي و تضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء وتمتد حدودها على طول 6343 كلم، فهي تقتسم 1376 كلم من الحدود مع " جمهورية مالي "، و 956 كلم مع" جمهورية النيجر"، و 464 كلم مع " الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، و 1559 كلم مع" المملكة المغربية"، و 42 كلم مع "الجمهورية العربية الصحراوية"، و 982 كلم مع "ليبيا"[2]

المطلب الثاني: جغرافيا الدولة الجزائرية

تقع الجزائر وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9° غرب غرينش 12° شرق بين دائرتي عرض 19° درجة جنوبا و37° درجة شمالا وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربعة أوروبا، أسيا، أمريكا وافريقيا. وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط ، بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلي عمق القارة الإفريقية تحدها سبع دول مجاورة هذا الموقع الوسط الذي تحتله جعلها قريبة من كل القارات مما يسهل تواصلها معها كما أن انفتاحها على البحر المتوسط وارتباطها بالقارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا وتطل الجزائر أيضا على

[1] – د سيري الجوهري، نائب رئيس جامعة المينيا، **جغرافيا البحر الأبيض المتوسط**، الناشر منشأة المعارف الإسكندرية، ص277.

[2] – العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2016، ص 27.

واجهة بحرية بمساحة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي لأهم السفن والبواخر التجارية ما أعطاها هامش للمساهمة في التجارة الدولية، كما تلعب التضاريس الجغرافيا نقطة مهمة تؤثر في مركزها الدولي وفي التهديدات التي قد تواجهها الدولة من الخارج فمن الصعب على القوى الخارجية بسط قوتها على الدولة التي تملك تضاريس وعرة، فمن أهم عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية في أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم العالم الإسلامي هي تضاريس فارس الوعرة[1].

المبحث الثاني: أهمية موقع الجزائر

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية، تجمع بين مميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر اتصال، ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.[2]

ترجع أهمية الجزائر الجيوسياسية إلى تموقعها في شمال غرب القارة الإفريقية وتتميز بشساعة حدودها البرية، فتعد قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه وفي الوقت نفسه تمثل شبه زاوية متوغلة وبعمق في البصلة الإفريقية.[3]

وقد سعت الجزائر في مناسبات عدة إلى ترسيم حدودها مع جيرانها من أجل التحكم أكثر في أمنها من خلال تفادي الخلافات الحدودية، حيث وقعت اتفاق رسم الحدود مع الجمهورية التونسية بتاريخ 06 جانفي 1970، ألحق باتفاق لتعليمها بتاريخ 19 مارس1983 ، ليلحق باتفاق لتعليم الحدود البحرية بتاريخ 11 جويلية 2011.

وتم توقيع اتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية بتاريخ 05 جوان1983 ، واتفاق تعليم الحدود مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية موقع بتاريخ 13 ديسمبر1983 لتبقى الحدود الجزائرية الليبية من دون اتفاق رسمي لرسم الحدود وتعليمها.

وعليه فالجزائر وحدة مساحية مترامية الأطراف تربط بين منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بمجموع حدود برية تفوق 6 آلاف كلم، الأمر الذي يجعل من الجزائر عرضة لكل التهديدات التي تفرزها

---

[1] – العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2016، ص 27.

[2] – الأستاذ / الدكتور محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، ص 13.

[3] – دحموح الطاهر: **الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية مجلة علمية محكمة العدد 16، مارس 2018

المنطقتين المغاربية والساحلية في ظل التطورات الراهنة المتزامنة مع التنافس الدولي، مما يتطلب على الجزائر هندسة سياسة أمنية لمواجهة هذه التهديدات بل وإبعادها من المناطق المحاذية لها.

المبحث الثالث: دراسة لعلاقة الجزائر بدول الجوار وأخطارها

منذ أمد بعيد والجزائر مهتمة بشؤونها الداخلية مع تركيزها على المصالحة السياسية بعد عقد من الحرب الأهلية خلال تسعينيات القرن العشرين، وتطرح الجزائر نفسها اليوم كمرشحة للريادة الإقليمية في جوارها المباشر، معبرة بوضوح عن رغبتها بأن تشكل قوة استقرار في منطقة مضطربة. ولبلوغ هذا الهدف، لعبت الجزائر في كثير من الأحيان دور الميسر البناء في تسوية الصراعات وبناء التوافق لدى جيرانها، خصوصاً في ليبيا، ومالي وتونس[1].

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية المغاربية

عرف المغرب العربي المحتل خلال القرن العشرين تطورات حاسمة أثرت بعمق على أوضاعه السياسية وعلى طبيعة علاقات أقطاره، وانه لمن الاهمية بمكان للتعرف على طبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية الالمام بظروف تبلور فكرة المغرب العربي وتطور مفهومها، واستعراض مختلف تجارب الوحدة والتضامن، فهل تجاوزت الاحزاب السياسية المغاربية عوائق الفرقة والتقسيم؟ وكيف نقيم تجربة النضال المشترك ومساعي الحركة الاستقلالية الجزائرية في تعزيز اواصر العلاقات المغاربية واثراء مشروع المغرب العربي؟[2]

نعرف اليوم أن شعوب المنطقة التي استعادت سيادتها شكلت خمسة بلدان مستقلة، متواصلة الجوار متمايزة في الأنظمة الدستورية وفي التوجهات السياسية والاقتصادية، ومتفاوتة في مواردها الطبيعية، ولكن المشروع المغاربي قبل مرحلة الاستقلال اقتصر على ثلاث أقطار محورية هي تونس والجزائر والمغرب بحكم خضوعها لمستعمر واحد، والروابط التي جمعت أحزابها الوطنية، ثم انضافت ليبيا شكليا للمشروع عام 1958 ، ورسم حضورها في عام 1964 لتصبح عضوا رابعا، وما لبثت أن عادت إلى عزلتها المغاربية عام 1970 ، وفي عام 1975 انضمت موريتانيا إلى المشروع بعد تسوية خلافاتها مع المغرب، وأدى طفوح قضية الصحراء الغربية إلى عزلة المغرب الأقصى وأحيانا الجزائر عن مشروع البناء المغاربي، وهكذا فإن الكيان المغاربي الذي كان قديما يمتد من السلوم إلى المحيط الأطلسي أصبح

---

[1] – **تقرير الشرق الأوسط رقم 164/ 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، ص 5**

[2]– انظر محمد صالح الهرماسي: مقاربة **في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر**، ط1 ، دار الفكر، دمشق،2001 ص35 .

عرضة للمساومة الظرفية ولخريطة الأحلاف المتغيرة، فلم تستقر تركيبته ولم تتوضح معالم إلا في عام 1988.[1]

لقد أرست الثورة الجزائرية إيديولوجية ثورية جذبت إليها جماهير المغرب العربي المتمسكة بخيار الكفاح المشترك والتواقة إلى مجابهة حاسمة مع المستعمر الفرنسي، وبما أنها كانت تحمل أفكارا ثورية وتتسم بطابع الشعبية فقد شكلت خطرا محدقاً على السياسة الفرنسية وخلفت انعكاسات عميقة على منطقة المغرب العربي.

وقد أحيت الثورة الجزائرية عقيدة النضال والكفاح المشترك، وأكدت على الخيار الراديكالي الداعي إلى عدم تجزئة المعركة في المغرب العربي، وعلى التحام قضايا الشمال الأفريقي، وأن المجابهة الثورية الناجعة تتطلب اتحاداً وتنسيقاً في المواقف ومواجهة مراوغات الاستعمار وسياساته الجديدة في الإخضاع والهيمنة، ولا شك أن الثوار الجزائريون والخطابي قد أخبروا هذه السياسة وأدركوا أبعادها(165) ، ولهذا طالبوا بتحقيق الاستقلال التام والشامل لكافة أقطار المغرب العربي، لكن الأنانيات القطرية والسياسة الاستعمارية فرضت حلولا جزئية ومشبوهة، اعترفت بعض النخب المغاربية فيما بعد أن الاستعمار الجديد في عهد الاستقلال أمسى اخطر على البلاد من الاستعمار القديم.[2]

لقد سببت السياسة الديغولية للثورة الجزائرية خلافات مع تونس والمغرب، وكانت الحكومة المؤقتة محرجة أمام موقف سياسي ظاهره التضامن، وواقعه الميداني تصرفات منافية لأبسط مبادئ هذا التضامن و ممارسات تعترض نشاط الثورة في القواعد الخلفية، كما لم يكن بمقدورها مسايرة ظاهر التصريحات المعلنة وجني نتائج سلبية في الميدان، ولم يكن في وسعها الجهر بالحقائق والدخول في صدام مع حكومتي تونس والمغرب، لأن سياسة المصادمة تخلف نتائج وخيمة على نشاط الثورة والعلاقة مع النظامين التونسي والمغربي، إذ يسهل عليها اتهام الثورة الجزائرية بالتدخل في شؤونهما الداخلية، ويتخذانها مبررا لضرب وتعطيل نشاط الثورة وحجة للتملص من الاتفاقات المشتركة ومشروع الوحدة.[3]

وبفضل هذه السياسة تخطت الحكومة الجزائرية المؤقتة أزمات خطيرة وحافظت على علاقاتها المغاربية، وقد سعت إلى طمأنة النظامين التونسي والمغربي أنها ستقنن نشاطها وتبعده عن الأنظار قدر

---

[1]– .انظر مصطفى الفيلالي :**المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، ط2 ، م د وع، بيروت، 1989 ص_ص، 20-21.

[2] – انظر، محمد البصري الفقيه: **كتاب العبرة والوفاء**، حوار سيرة ذاتية مع حسن نجمي، ط1 ، مؤسسة محمد الزرقوني، الدار البيضاء،2002، ص،69 .

[3] –انظر محمد الميللي: مرجع سابق، ص121.

الإمكان، وأنها ستعمل بتكتم حتى لا تشعر الأنظمة أن نشاطها ومؤسساتها تشكل دولة داخل دولة، وتأكيدا على شرعية تمثيلها ومن أجل تجاوز الخلافات اقترحت الحكومة الجزائرية المؤقتة على تونس والمغرب إرساء تنظيم قانوني لعلاقاتها، وذلك بالتصديق على عدة اتفاقيات، منها العسكرية الخاصة بتنظيم توزع قوات جيش التحرير على الحدود ونقل الأسلحة، والمالية الخاصة بدخول الأموال والسلع والعتاد، والمدنية التي تقنن وجود الجالية واللاجئين الجزائريين،[1] وعلى الرغم من أنها لم تلق التجاوب مع هذا المطلب إلا أنها ظلت تؤكد أنه الإطار المضمون لتجاوز الخلافات وأن روابط الأخوة والتضامن الشعبي تملي على السلطات الرسمية احترام نتائج الاعتراف بسلطة الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تحترم سيادة البلد المضيف، خاصة وأن أغلب المشاكل ناتجة عن وجود مؤقت لمؤسسات الحكومة الجزائرية المؤقتة واللاجئين وجيش الحد، وحرصت كذلك على التهوين من حدة بعض المشاكل، والدعوة إلى تأجيل بعض القضايا الخلافية إلى مرحلة الاستقلال والتوجه بتضامن نحو إظهار الوحدة والمصلحة المشتركة ضد العدو المشترك،[2] وقد كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة مدعوة باستمرار إلى تأكيد احترام.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية التونسية

لم تستقر أحوال العلاقات الجزائرية التونسية على صفاء تام، ومثلت مرحلة التراجع عن مقررات طنجة في المهدية بداية لتأجج علاقات حركة ثورية لاجئة فوق أراضي بلد يشيد استقلاله الفتي، وقد هددت بعض الأزمات العلاقات من أساسها، وتسببت في كثير من التوترات شعرت بها الثورة الجزائرية خاصة عندما ضربت في الظهر بعقد تونس لاتفاقية إيجلي ومطالبتها بتعديل حدودها الصحراوية، وخلال أزمتي أكتوبر 1958 وصيف 1959 تضررت مصالح الثورة، وحدثت بعض المشادات أشرت على دخول العلاقات مرحلة التدهور والمصادمة، وقد كانت تونس بورقيبة تخشى انعكاسات حرب الجزائر وتهديد إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فكيف أثرت هذه الأزمات على علاقة تونس بقيادة الثورة الجزائرية.

أولا: أزمة إيجلي وتداعياتها

لقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تملص تونس من التزامات مؤتمر طنجة، وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي، وبعد عشرة أيام من انفضاض المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي ،التي عدت طعنة لجبهة التحرير الوطني في الظهر إن سياسة التشدد التي أعلنها ديغول في الجزائر وإغراءاته لتونس دفعت بورقيبة إلى التكيف

[1] – انظر، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس Mohammed HARBI: **op. cit** p 450

[2] – انظر، احمد ابن فليس :**المرجع السابق** ص –ص، 127 – 128.

مع السياسة الجديدة، وانتظار مبادرات ديغول المغرية، وقد منح مؤتمر تونس ديغول مهلة كافية لإنجاح سياسته في تونس والمغرب، وكبح جماح عسكريي ومعمري الجزائر حتى يتفرغ لعلاج المشكلة الجزائرية في مرحلة تالية، وكان مضمون رسالة ديغول إلى بورقيبة والوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بنزرت محفزا لاحتواء الموقف التونسي ، حتى ان بعض الأوساط التونسية كانت تروج إلى أن سياسة ديغول المعلنة بخصوص الجزائر هدفها التمويه، وأن الرجل ينوي حل المشكلة بعد اخضاع العسكريين وإقناع المعمرين،[1] وفي ذلك الظرف الموحي بأن حل مشكلة الجزائر بات مؤجلا وأن مقررات طنجة أصبحت في حل التفت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية، وكان العرض الاقتصادي مغريا لتونس، اذ شمل كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة ، حتى ان بورقيبة اكد انه آن الأوان لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا ، وبهذه النظرة الشوفينية أعلنت تونس مصادقتها على اتفاقية 30 جوان1958 التي تسمح للشركة الفرنسية STRAPSA سترابسا بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس.

لقد كان الإعلان مفاجئا لجبهة التحرير الوطني وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس، ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين، وهو انتهاك صريح لقرارات طنجة، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع وحذرت الحكومة التونسي، من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية،[2] إذ رفعت لها مذكرة في هذا الشأن في جانفي1958 وأعقبتها بمذكرة أخرى في جوان من السنة نفسها أوضحت فيها الانعكاسات الخطيرة لتوقيع هذه الاتفاقية، والمتمثلة في:

1- أن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.

2- ان موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعني خرقا فادحا لاتفاقية طنجة.

3- ان الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، فمقابل استثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذين يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

4- إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الاستراتيجية.

5- ان مشروع الأنبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا، في نفس الوقت الذي يمنح فيه الحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.

---

[1] - **أنظر أنظر العمل** عدد يوم 28 جوان 1958

[2] - **أنظر المجاهد**، ع 27 (22 جويلية 1958)، ص3.

6- ان استغلال بترول إيجلي يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بما يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل أمد الحرب.

7- إن تعجيل نهاية الحرب يتطلب ظهور المغرب العربي كتلة متضامنة لا تصدع فيها. ووجهة نظر لجنة التنسيق والتنفيذ هذه أبلغتها لبورقيبة أسبوعا قبل المصادقة على الاتفاقية، وامام تصلب موقفه وجهت له رسالة علنية بتاريخ 23 جوان 1958 بينت فيها القلق الشديد الذي تشعر به جراء الأنباء المتداولة بقرب الاتفاق على مشروع أنبوب إيجلي، موضحة الأسباب السياسية العميقة وراء مساعي فرنسا لجر تونس نحو هذه الاتفاقية، التي رفضتها ليبيا والمغرب بتوجيه منه،[1] غير أن تونس أبت تفهم الموقف الجزائري رغم كل هذه التوضيحات مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تفقد صبرها، ودون جدوى ارتمت المصالح الوطنية الضيقة لبورقيبة في أحضان الاستراتيجية الديغولية الهادفة إلى ضرب التضامن المغاربي، وفصل الصحراء واعتماد البترول ورقة استراتيجية في حرب الجزائر.[2]

إن السياسة الديغولية عرفت كيف تستغل المذهب البورقيبي البراغماتي في توتير علاقة جبهة التحرير الوطني بالسلطات التونسية، وان إثارة مثل هذه الأزمة كان كفيلا بوضع مقررات طنجة في الظل، فضلا على انها عمقت الخلافات بين النظام التونسي الحريص على صيانة مصالحه القطرية وسيادته الايديولوجية وبين حركة تحرر ثورية تختلف في طبعتها وتوجيهاتها عن المذهب البورقيبي ووفية لأفكار التضامن والوحدة المغاربية، وقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ الى اجتماع عاجل للمكتب الدائم للمغرب العربي لدراسة الازمة، وطالبت بتدخل المغرب وليبيا للتحكيم في النزاع.[3]

وقد ردت جبهة التحرير الوطني على الموقف التونسي بالشجب والإدانة المعلنة في بيان صادر بتاريخ 10 جويلية 1958، وأوضحت في رسالتها إلى بورقيبة انزعاجها من هذا السلوك التونسي رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا التواطؤ المفضوح مع فرنسا، واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية، وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري ما دامت الحرب قائمة.[4]

---

[1]- أنظر نص البرقية، **المصدر نفسه**.

[2]- محمد الميلي: **مواقف جزائرية**، مرجع سابق، ص111.

[3]- وجهت مذكرة للحكومتين المغربية والليبية، وأبلغت علال الفاسي بحيثيات الازمة طالبة تدخله، وقد وجه في جويلية 1958 نداءا إلى الرئيس بورقيبة التمس منه التدخل لدى المسؤولين التونسيين" حتى لا يتورطوا في مثل هذا الاتفاق مع دولة لا حق لها في شؤون الجزائر ولا في خبراتها "انظر، علال الفاسي: **كي لا ننسى** ...، مصدر سابق، ص316.

[4] - أنظر برقية جبهة التحرير الوطني الى الرئيس بورقيبة. , Mohammed HARBI **op. cit .p127**

ثانيا– مطالب تونس الحدودية:

انساق بورقيبة وراء إغراءات ديغول، فمن القبول بتمرير أنبوب نفط إيجلي ها هو ذا يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، هل أراد بورقيبة أن يثبت المطلب التونسي أسوة بالمطلب المغربي، وقد فاتح علال الفاسي في أمر هذه المطالب منذ مارس 1957، وكان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها امتداد صحراوي،[1] ولكنه لم يجاهر بمطالبه إلا في وقت محرج، عد في نظر جبهة التحرير الوطني انسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا، ففي ديسمبر 1958 أعلن بورقيبة في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة ويتوجب على الفرنسيين أن يسلموا كامل حصن سان للتونسيين ،وان ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على،[2] ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910.

ثالثا– أزمة الكاف ومضايقة نشاط الثورة:

لقد واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة في نوفمبر 1958 محاولة انقلابية، تسبب فيها العقيد لعموري وقادة الأوراس والقاعدة الشرقية الذين اعتقدوا أن كريم بلقاسم وحلفائه لم يعاقبوهم إلا حبا في السلطة وأنهم ومنذ مؤتمر الصومام يحرفون مبادئ الثورة ويقودونها إلى الهاوية، واستطاع مصطفى لكحل صاحب الأفكار القومية والمقرب من المصريين والخطابي أن يقنع لعموري بالعودة إلى تونس وتنظيم انقلاب ضد خصومهم ، وبالصدفة علم كريم بلقاسم بمخطط الانقلاب ولما كانت القوات الموالية له غير قادرة على مواجهة الموقف طلب مساعدة الحكومة التونسية لتوقيفهم خلال انعقاد الاجتماع بمدينة الكاف،[3] وعلى الرغم من أن مساعدة القوات التونسية كانت ثمينة إلا أنها تسببت في مشاكل وإزعاجات لا حد لها، وعكرت العلاقات مع المسؤولين الجزائريين لقد اقترحت الحكومة المؤقتة تعاون السلطات التونسية مشاركتها، وتسوية الوضعية بالطريقة التي تراها مناسبة، غير أن هذه الأخيرة انتهزت الفرصة لتحقيق أهداف بعيدة المدى كان من اهمها:

– ضرب كل من تسول له نفسه الإخلال بالنظام في تونس.

---

[1]– انظر علال الفارسي: **كي لا ننسى...**، مطبعة الرسالة، الرباط،1973، ص148

[2]– انظر خطابه في 11 ديسمبر1958 الحبيب بورقيبة: خطب، ج 8 ، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس،1977 ص – ص، 70- 86

[3]– انظر الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق** ،ص – ص، 141-142 ، والطاهر سعيداني :**المصدر السابق**، ص – ص، 193-197.

– تهديد المصريين والتيار اليوسفي بإفشال جميع مخططاتهم السرية.

– مساعدة حلفائها المعتدلين في الحكومة المؤقتة وإخضاعهم لنفوذها وقامت الحكومة التونسية إثر اعتقالها القادة الجزائريين المجتمعين بعدة إجراءات تجاوزت إطار التعاون وتسببت في" حالة توتر خطيرة"، إذ احتلت المقرات الرسمية لجيش التحرير في الكاف وما جاورها، وصادرت الوثائق والمراسلات الرسمية للجيش والحكومة المؤقتة في عدة مناطق، وأوقفت ضباط سامين في الكاف منهم الرائدين ميرة ومنجلي، كما جرى وقف مرور الأسلحة والاستيلاء على الأسلحة والمؤونة، ووضعت كثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين.[1]

وهذه المخالفات التي رصدها تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس كانت كافية لتدخل العلاقة في أزمة جديدة، فالحكومة المؤقتة التي طلبت بشكل ودي تعاون السلطات التونسية لم تضع في الحسبان أن نتائج الأمور ستؤول إلى هذه الحالة، وان انتهازية بورقيبة ستبلغ هذا المدى، وقد أدت استعانتها بالقوات التونسية إلى استياء عميق في أوساط مجاهدي أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، خاصة وانه أشيع بأن بورقيبة تدخل بعد أن أوهمه كريم بأن أفراد من اليوسفيين يشاركون في الاجتماع.[2]

وقد توضحت لبورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية وانعكاساتها على تونس، فعلى الرغم من تأكده من عدم وجود أي تونسي في اجتماع لعموري إلا أن التحقيقات أفادت بأن لعموري ومصطفى لكحل مدعومين من قبل المخابرات المصرية، ومرتبطين بصالح بن يوسف والخطابي، وأن مشروعهما الإنقلابي في حالة نجاحه كان يتهدد أمن تونس، ويدفع إلى مغربة الحرب.[3]

رابعا أزمة صائفة 1959 ومحاولة تقنين الحضور الجزائري في تونس

لقد تعودت السلطات التونسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزائرية اختيار الوقت المناسب، ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا افتعلت مشكلا مع الثورة الجزائرية، مثل الذي عرفته في صيف 1959 والمرتبط أساسا بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، وقد حصل في أفريل 1959 تجاوز خطير دون ان يعرض العلاقات للتأزم لكنه كان ممهدا لازمة صائفة 1959.

---

[1]– نظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أفريل 1960. Mohammed Harbi .op. cit.p 453

[2]– انظر الزبيري محمد العربي المرجع السابق، ص 142.

[3]– انظر، محمد حربي :مؤامرة العموري، مجلة **نقد**، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14–15، الجزائر 2001 ص–ص 2–15.

استنادا إلى معلومات أكيدة توصل بها بوصوف فإن القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم كاسح على تونس في ماي1959 ، يهدف للقضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب اتخاذها فكان من المفيد إعلام السلطات التونسية بالأمر، وكلف يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الاخير يوم 21 أفريل مع وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري وأحمد التليلي، وعرض عليهما المعلومات التي بحوزته ملتمسا موقف السلطات التونسية،[1] وانتظر يزيد أياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادرا على الانتظار أكثر نشر البيان في 28 أفريل 1959 وتدخلت السلطات التونسية لتمنع إذاعته، وعقد الباهي لدغم والتليلي والمهيري وعبد الحميد شاكر جلسة تأنيبية لمحمد يزيد، لم تقتصر على مسالة نشر البيان بل تركزت على مخالفات جيش الحدود ضد السيادة التونسية (1390) ، وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين الجزائريين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، واكد ان ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية ويعطي الحجة لفرنسا التي ما فتات تطالب بمراقبة الحدود.

وقد انتظر بورقيبة طويلا وعشية انطلاق المفاوضات الفرنسية التونسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالفات جيش الحدود، وكان يهدف إلى مغازلة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس جزئيا، فقد تناول في الخطاب المطول يوم 23 جويلية 1959 الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، وندد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكهم مع السكان والجنود التونسيين، وأن ذلك من شأنه أن"يحرمهم من عطف الشعب التونسي وهم في أمس الحاجة إليه ما دام أن الحرب ما تزال طويلة." ودعا بورقيبة الجزائريين إلى أن لا يفرطوا في رصيدهم أو أن يركبوا مركب الغرور باعتبارهم يملكون القوة والسلاح ولديهم جيشا كبيرا، وأكد بورقيبة أن الاشتباكات الأخيرة" لا يمكن السكوت عنها باعتبار الجزائريين إخوانا لنا...الشرط الأول الذي لا محيد عنه ولا محيص من التزامه في علاقتنا معهم يتمثل في احترامهم للسيادة التونسية والبذلة التونسية وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم"... ، وخلص للتحذير من مغبة" اضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي العابثين منهم أو أن تنفر منهم

[1]– بلاغ وزارة إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي اعلم بوجود هذا المخطط، قد وورد في ذيله التأكيد" بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي في حالة وقوع العدوان الفرنسي على تونس وجيشها الوطني"
أنظر Mehammed HARBI: **op. cit** ;p– p 145– 447

إخوانهم التونسيين لأن هذا ليس في صالح القضية الجزائرية ولا يعين على تقريب ساعة الخلاص هذه نصيحة الأخ لإخوانه وإنذار في آن واحد .[1]

إن تدخل بورقيبة المباشر في التعليق على الحوادث التي كانت تقع في مناطق الحدود وبهذا الانتقاد اللاذع، والتهديد بالتدخل لقطع التضامن التونسي الرسمي والشعبي آثار حفيظة الجزائريين خاصة العسكريين منهم الذين انزعجوا من تدخلات بورقيبة وانتقاداته الحادة، وأما القادة السياسيون فقد شعروا بأن منحى الموقف التونسي يتهدد بالأساس التضامن الشعبي التونسي ويسعى لإبعاد تعاطفه مع ثورة الجزائر وإثارة المواجهة بين الشعبين الشقيقين،" وهكذا فإن الأزمة الأخيرة الجزائرية التونسية) أزمة صائفة 1959 (بما تمثله من مس بمبادئ الثورة الجزائرية وبأسس وضرورات التضامن المغاربي إضافة إلى حساسية شعبينا أصبحت مزعجة للمستقبل المغاربي، هكذا أيضا الحكومة التونسية وعن طريق القاضي الأول للجمهورية تتحمل مسؤولية تاريخية خطيرة أمام شعوب المغرب العربي من خلال خطاب 1959/07/23.[2] وقد أبانت بعثة الحكومة الجزائرية في تقريرها أن الاتهامات التونسية التي حقق فيها وزير داخلية الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تستند إلى أسس صحيحة، وأنها تشمل أمرين: اعتداءات جيش التحرير على المدنيين التونسيين، والحوادث بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة التونسية، وقد أفاد التحقيق في هاتين المسألتين أنه جرى افتعال بعض الحوادث، وتضخيم بعض الوقائع التي كان بإمكان السلطات المحلية معالجتها دون تدخل رئيس الجمهورية ووضعه للجيش وقادته في قفص الاتهام، ومحاولته تأليب الشعب التونسي ضدهم.

وعليه نؤكد ان الحديث عن البورقيبية وتدخلاتها في القضية الجزائرية طرح بحدة خلال هذه المرحلة، وقد وجدت قيادة الثورة نفسها محرجة في الرد على مقترحات بورقيبة وهي تدافع عن مواقفها، و خيمت الخلافات الإيديولوجية والسياسية حول نشاط الثورة الجزائرية وسبل معالجة القضية الجزائرية، وتزايدت ضغوط بورقيبة بشكل مفضوح، وان كنا نسجل حدوث القطيعة في العلاقات والتهديد باستعمال السلاح فان الصدام لم يحصل، ولعل حالة الانفراج المؤقت ودخول مرحلة المفاوضات ساعدت على إظهار التقارب والتعاون الذي اسهم في حل بعض الخلافات ونقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس في بداية

[1]– انظر خطابه، الحبيب بورقيبة :**خطب**، ج9 ، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977 ص –ص، 44–45.

[2]– انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، افريل 1960 Mohammed HARBI: **op cit**

1960، وسوف تؤثر هذه المستجدات على تطور العلاقات بين الطرفين وعلى ازدياد هوة الخلاف نتيجة نضج المطامح والأهداف القطرية التي رافع عنها بورقيبة خلال مرحلة المفاوضات.

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية

لقد وجدت قيادة الثورة الجزائرية نفسها بعد مؤتمر طنجة في حيرة من أمرها من مواقف البلدان المغاربية ، فبين التضامن المعلن وحقائق الميدان وبين الأقوال والأفعال بون شاسع، ولم يمر عن المؤتمر خمسة أشهر حتى سجلت بمرارة بخصوص المغرب أن " بلدا شقيقا لم يبدي تضامنه للجزائر المكافحة أو على الأقل لم يبدي تعاطفا ضروريا باتجاه معركتنا المتواصلة[1] فما الذي دفع إلى إصدار هذا الحكم القاسي، وهل أخذت العلاقات الجزائرية – المغربية في التدهور كذلك بالشكل الذي عرفناه مع تونس؟.اننا نعرف عموما على ضوء المواقف المعلنة والتصريحات الرسمية أن المغرب ابدى تضامنا واسعا مع الجزائر، لكن إعادة قراءة العلاقات وتوضيح حجم بعض المواقف السلبية سوف يعيد الأمور إلى نصابها، ويؤرخ لتأزم حاد في العلاقات الجزائرية المغربية مرجعه بالأساس مسألة الحدود وثقل نشاط الثورة في المغرب والخلافات السياسية والإيديولوجية.

أولا –تدهور العلاقات، الأسباب والنتائج:

لقد ساعدت طبيعة العلاقات الدولية للنظام المغربي وتوجهه المعتدل على الابتعاد عن تجذير المواقف المغاربية وفق ما نصت مقررات طنجة، ونجح المخطط الذي رسمه الجنرال ديغول في كسب العرش المغربي الذي أبدى تجاوبا مع خطابه، وقد وعد الجنرال ديغول محمد الخامس بالتجاوب مع مطلب الجلاء دون أن يتجسد هذا المطلب الجماهيري في الميدان، إذ كانت الخطوة الفرنسية مجرد مظاهرة رتبت خلالها فرنسا استغلالها للمواقع الاستراتيجية المغربية لمراقبة نشاط الثورة الجزائرية،[2] وقد كان المخاض السياسي في المغرب يسمح بتوطيد إرادة القصر، ذلك أن الحكومة الاستقلالية التي حلم بها حزب الاستقلال فشلت في تنفيذ برامجها، وورط كثير من أقطابها في حسابات القصر، وبدا الخلاف والشقاق يدب في الحزب، بشكل عمق انشغاله عن مقررات طنجة وعن القضية الجزائرية، وخطط القصر كذلك لتصفية جيش التحرير المغربي في الصحراء باعتباره يمثل خطرا داهما، خاصة إذا ما تحالف مع الثورة الجزائرية وجذر من مواقفه، وقد اغتبط لعملية" المكنسة" العسكرية ولكنها لم تأت على كامل قواته، فعمل جادا على تلغيم هذا الجيش وإثارة الفتنة داخله وتشويه دوره، وقد واجهت بعض فلوله الثورة الجزائرية

[1]– انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات حول المغرب والثورة الجزائرية **A.N.A.**, GPRA, B6, DOS 1417

[2] – انظر، محمد الميلي :**المرجع السابق**، ص104

التي خططت لبعث وحدة شعبية تشمل سكان جنوب المغرب والصحراء الغربية وغرب صحراء الجزائر وموريتانيا، وهم يمثلون نسيج اجتماعي منسجم شكل في القدم تهديدا لممالك المغرب الشمالية كان الحسن الثاني يستحضره باستمرار.[1]

إن الضغوط الفرنسية والمخاوف الداخلية كانت تدفع إلى تجاوز مقررات طنجة، خاصة بعد ان تم اقناع بعض قادة حزب الاستقلال المعتدلين، بحجة تغير الوضع الدولي بمجيء ديغول للسلطة، والصعوبات التي تخلفها حرب الجزائر، ولا شك أن تولي الحزب إدارة الحكومة ولعبة السياسة ساهمت في هذا التراجع ،لقد تغير شيء كثير بل سجلنا انقلاب مواقف في المهدية، فقادة حزب الاستقلال بعد أن صادقوا على جلاء القوة الأجنبية أصبحوا يبررون تواجد هذه القوات بالحصول على مكاسب اقتصادية، وبعد أن ربطوا مصيرهم بالثورة الجزائرية يجتهدون في التملص والتبرؤ منها.[2]

ظل التوتر يطبع العلاقات الجزائرية المغربية منذ استقلال البلدين. ويبدو أن النزاع في الصحراء الغربية هو سبب استمرار هذا التوتر. لاسيما إذا علمنا إن طبيعة النزاع هو لعبة صفرية بين المملكة وجبهة البوليساريو. ويحدد التوتر بين الجزائر والرباط المشهد الاستراتيجي عموما في منطقة المغرب العربي. فهو العائق الأساسي أمام عملية بناء اتحاد مغاربي. وكذلك دور القوى الكبرى في المنطقة التي تدرك هذا المتغير (التنافس الجزائري المغربي) في سياساتها تجاه المغرب العربي، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وما زاد من حدة هذا التوتر هو نشوء سباق تسلح حاد بين البلدين فيسارع المغرب عادة لشجب واستنكار أي صفقة تسلح تبرمها الجزائر وكأن الأخيرة بصدد شن حرب عليها؟[3]

المطلب الرابع: العلاقات الجزائرية الليبية

احتلت ليبيا مكانة مهمة في استراتيجية الثورة التحريرية كونها تمثل معبرا مهما لمرور الأسلحة وحليفا سياسيا مساندا للقضية الجزائرية، وقد فرض نظامها السياسي الملكي الفيدرالي على قادة الثورة الجزائرية التكيف مع خصوصياته، وقد وطدوا مع بعض المسؤولين علاقات خفية وكان لا بد من الوصول الى ترسيم هذه العلاقات في عام1956، والتحالف مع الملك ادريس ومع الحكومة والسلطات الفيدرالية.

---

[1] – محمد الميلي :**المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، مرجع سابق، ص-ص 78-91.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 56- 57.

[3] – قط سمير : **البعد الافريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص، علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017، ص 41.

لقد اتسمت العلاقات مع السلطات الليبية منذ اندلاع الثورة الجزائرية وحتى منتصف عام 1956 بالسرية التامة، وبخضوعها للوساطة المصرية، وارتكزت على تقديم التسهيلات لمهمة تمرير الاسلحة، ففي عام 1954 بذل ابن بلة والمسؤولون المصريون جهودا مضنية من اجل كسب موقف رئيس الحكومة الليبية ابن حليم ومسؤول التشريفات ابراهيم الشلحي اللذين يعتمدان على مساندة مصر لنفوذهما السياسي ، ويذكر مصطفى بن حليم أن لقاءه مع جمال عبد الناصر أثناء زيارته لمصر في اواخر شهر اكتوبر عام 1954 تعرض لموضوع دعم الثورة الجزائرية، وأنه تفاجا بطلب الإشراف على استقبال السلاح وإيصاله عبر التراب الليبي إلى الحدود الجزائرية ، واندفع في الرد على عبد الناصر المتحامل على الملك ان ليبيا لا تخشى فرنسا، وان الملك ادريس الأول جزائري، وأن جده الأول جاء إلى ليبيا من الجزائر هربا من الطغيان الفرنسي ، وأنه قد أمضى حياته يقاوم التغلغل الفرنسي في التشاد والسودان والنيجر.

لعبت ليبيا دورا حساسا في تاريخ الثورة الجزائرية، وان تحسن كثيرا من صورة تضامنها مع القضايا العربية والتحررية، وفشلت جميع مساعي فرنسا في مراقبة نشاط مهربي الأسلحة، والضغط على الحكومة الليبية غير أنها تماطلت في إجلاء قواتها عن منطقة فزان التي عدتها حاجزا أمنيا يفصل الجزائر عن ليبيا والمشرق العربي، وقد طلبت من القوات البريطانية والأمريكية بليبيا تقديم مساعدتها وفرض الرقابة على نشاط المهربين، وتعقبت أجهزتها الامنية نشاط الجزائريين في ليبيا.

وبعد عام ونصف من اندلاع الثورة الجزائرية أجهرت السلطات الليبية عن دعمها ومساندتها للقضية الجزائرية، وأظهرت احتضانها للنشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني وذلك تكريسا لموقف الملك المؤيد للجزائريين في كفاحهم الشرعي، وانصياعا لأصوات التضامن الشعبية، ودعوة الشخصيات السياسية والنقابية والمثقفين لاتخاذ موقف صريح من الثورة الجزائرية.[1]

كما أن علاقات الجزائر بالنظام معمر القذافي كانت دائماً تتسم بالفتور أحيانا وبالعلاقات الحميمية أحيانا أخرى.

المطلب الخامس: العلاقات الجزائرية المالية

مالي تعتبر من دول مركز الساحل الإفريقي نظرا لموقعه الجيواستراتيجي بمساحة إجمالية تقدر ب 1240000 كلم مربع، يتركز السكان في الجنوب بالعاصمة باماكو بتعداد سكاني يقدر ب14 ، 5مليون

[1] – عبد الله مقلاتي العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري–قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،2007 – 2008 ص–ص 113–215.

نسمة من خلال آخر إحصائيات في هذه الدولة سنة 2009، حيث تنقسم إلى ثلاث مناطق كبرى في هذه الدولة، ونجد إقليم الشمال التي تحتوي على" كيدال"، " غاو" و"تمبوكتو"، وإقليم الوسط التي تحوي على مناطق" موبتي" "سيغو "و"كوليكور " وإقليم الجنوب الحيوي المشتهر بالزراعة الذي يحوي على العاصمة "باماكو"، "سيكاسو"، إضافة إلى منطقة "كايس" أما فيما يخص أكبر تركيز سكاني موجود بمنطقة "سيكاسو"،

لقد أيدت الجزائر المحافظة على وحدة أراضي مالي من خلال تسوية سياسية تفاوضية لإنهاء الصراع، في الوقت الذي تواجه فيه انعدام الأمن على حدودها الجنوبية الناجم عن تصاعد المد الجهادي كما أن الجزائر تسعى لترسيخ موقعها كوسيط بين كل القوى في منطقة الساحل، في تنافس أحياناً مع الدول الغربية النشطة في المنطقة، مثل فرنسا والولايات المتحدة، إضافة إلى المغرب، الذي احتفظ بعلاقاته الخاصة مع الأطراف في مالي، لقد كانت الجزائر الوسيط الرئيس في الحوار بين الفصائل النشطة في مالي، والذي استضافته الجزائر منذ تموز/ يوليو 2014 وتركز على المنطقة الشمالية المتنازع عليها ونقل صلاحيات المؤسسات في باماكو، وسعياً منها للمحافظة على وحدة أراضي مالي، حاولت الجزائر ليس فقط الحد من الطموحات الانفصالية لدى البعض في الشمال بل ومن التحركات الكبيرة نحو الفيدرالية، وبشكل عام، فإنها تهدف للمساعدة على إعادة بناء الدولة وإعادة هيكلة الجيش وحل المشاكل الأمنية في الشمال، وقد توعد ائتلاف حركات أزواد، الذي يمثل مجموعات المتمردين الرئيسة في شمال مالي، توعد برفض أي شيء أقل من الحكم الذاتي، في حين تعهدت الحكومة بأنها لن تساوم على وحدة أراضي البلاد، بينما يفضل الوسطاء الجزائريون اللامركزية على الحكم الذاتي، بحيث تحتفظ الحكومة المركزية بقدر أكبر من السلطة. وعلى سبيل المثال، فإنهم يؤيدون جعل مؤسسات باماكو أكثر شمولية وتمثيلاً لسكان الشمال لكنهم يعارضون منح المؤسسات المحلية درجة أكبر من الاستقلال، ويعكس الاتفاق الذي توسطت فيه الجزائر، والذي وقع في باماكو في 15 أيار/ مايو2015، والذي قاطعته بعض فصائل الشمال، بما فيها ائتلاف حركات أزواد، يعكس هذا المنظور، الذي يظهر تحيز الجزائر لصالح ترتيب ترى فيه الأكثر قدرة على المحافظة على وحدة أراضي مالي وبالتالي على مصالحها هي.[1]

وفي أعقاب الإطاحة بالقذافي، سعت الجزائر لفرض الهيمنة الإقليمية في منطقة الساحل، استناداً إلى عدد من العوامل، حيث إن التجمعات الموجودة في شمال مالي والنيجر تعتمد في بقائها على التهريب من

[1] – الجزائر وبلدان الجوار: تقرير الشرق الأوسط رقم164 – 12 تشرين الأول/ ترجمة من الإنجليزية، أكتوبر 2015. ص-ص 33-34.

الجزائر، وخصوصاً السلع الأساسية والمشتقات النفطية المدعومة من الحكومة، فالعديد من تجمعات العرب والطوارق في الصحراء تمتد عبر الحدود بين الجزائر ومالي، وتستمد الجزائر من جيشها الكبير وأجهزتها الأمنية المنتشرة على طول الحدود مع ست دول في الصحراء إضافة إلى أجزاء من الصحراء الغربية غير الواقعة تحت سيطرة الجيش المغربي، دوراً وأهمية محوريين لا يمكن لقوة أخرى أن تنافسها فيهما.

دراسة لعلاقة الجزائر بدول الجوار وأخطارها

لقد مثل الأمن المحور الأساسي في اهتمامات الدول من منطلق ارتباطه بسيرورتها وبقائها وتحقيق أهدافها الوظيفية على المستوى الدولي عن طريق العديد من الوسائل والتي من أبرزها السياسة الخارجية، ولذلك وجب علينا التطرق لمفهوم الأمن من خلال التعريف بالمصطلح من الناحية اللغوية والاصطلاحية ومحاولة تتبع مسار، كما نقوم بتحليل مستويات الأمن وأنواعه، ودراسة أهمية الأمن في السياسة الخارجية.

الفصل الثانـي

دراسة لعلاقة الجزائر بدول الجوار وأخطارها

المبحث الأول: وضع دول الجوار الجزائري أمنيا وخطورتها

المبحث الثاني: أهمية العلاقات الجوارية للجزائر

المبحث الأول: وضع دول الجوار الجزائري أمنيا وخطورتها

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن

يعد الأمن من المفاهيم ذو المدلولات المتعددة التي يصعب على الباحث دراسة تطوره دون اللجوء إلى تحديد مفهومه وضبطه ومن الصعب ضبط مفهوم محدد للأمن، ذلك لأنه من المفاهيم غير المتفق عليها، شأنه شأن الكثير من المصطلحات المتداولة، لذلك سيتم عرض المفهوم اللغوي، ومن ثم المفهوم الاصطلاحي لتدارك المصطلح وتحليله وتتبع مسار تطوره.

أولا _ تعريف الأمن

1-التعريف اللغوي: الاستقرار **لأمن:** أن الأمن في اللغة يشير إلى: حالة التحرر من الخوف والحاجة، وهو غياب للخطر واشاعة للأمن، الطمأنينة، الثقة وعدم الخيانة بحيث تعرفه العديد من القواميس والمعاجم في هذا المنحى. يعرفه المعجم العربي (مختار الصحّاح) كلمة " **أمن** "من باب فَهِمَ وسَلِمَ، "**أَمِنَ** "أَصلها أَأْمَن بهمزتين لُيِّنَتْ الثانية للتخفيف، والأمن ضد الخوف "[1]

كما يعرفه ابن منظور ضمن معجمه " لسان العرب" الأَمْنُ مِنَ الأَمَانْ والأَمَانةُ بِمَعْنًى: وَقَدْ أَمِنْتُ فَأَنَاَ آمنٌ وآمَنْتُ غَيْرِي مِنَ الأَمْنِ والأَمان .والأَمْنُ ضِدُّ الْخَوْف والأَمَانَةُ ضِدُّ الْخِيانة.[2]

مستويات الأمن:

أولا :مستويات الأمن:

الأمن الوطني القومي: *Sécurit National*

يعرفه أمين هويدي :الأمن القومي لأي دولة هو عبارة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية ويتمحور المستوي الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية التي تمس الكيان الداخلي للدولة. هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما[3]:

---

[1] – محمد بن ابي بكر الرازي، قاموس مختار الصحاح. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1950. ص38.

[2] – جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد 01 الجزء 03، القاهرة دار المعارف، (د، ت، ن). ص140

[3] – كمال روابحي: التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018، ص 13.

– المدرسة الاستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، والدولة كوحدة في تحليل العلاقات الدولية.

– المدرسة المعاصرة التنموية: يري أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع ال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية اجتماعية وثقافية.

– يرى روبيرت متكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن"حيث قال": الأمن هو التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن." ويربط ماكنمارا بين الأمن و التنمية وأوضح أنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل الأبعاد الأخرى.

من خلال المفاهيم المقدمة للأمن القومي أو الوطني نجد أنها تركز على النظرة الضيقة للأمن باقتصارها على حماية الدولة ككيان، دون التطرق لأبعاد أخرى للأمن تتعدى النطاق الإقليمي للدولة وخارج نطاق السياسة الخارجية باعتبارها تطبق آليات وإجراءات وسياسات من منطق منظور الدولة للأمن.

2 – الأمن الإقليمي: *sécurité régionale*

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينه تحت مظلة الاتحاد السوفيتي ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينه.

ارتبط نظام الأمن القومي بتوجهات فكريه في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهه فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى أقامه حكومة عالميه تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحرب.

3 –الأمن **الدولي**: ***sécurité International***

إذا كان الأمن الإقليمي يحصل في إطار منطقة أو إقليم معين، فان الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية. لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد اية الحرب

العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالميه أخرى، ومع اية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة. يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي.[1]

المطلب الثاني: الدلالة الاصطلاحية للأمن :

كثيرا ما ارتبط الأمن بمتغير التهديد أو اللا أمن لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن بدون اللا أمن والعكس صحيح، قد أشار إليه **ميكائيل ديلان** Michael Dillon في محاولة منه لتحديد مفهوم الأمن حيث رأى أن الأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة التّحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا"

وقد عرّفته موسوعة السياسة بأنه" تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي أما من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

من أبرز تعاريف الأمن كذلك تعريف الأمم المتحدة: الأمن من حيت المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها.

ما يلاحظ أن جل التعاريف سابقة الذكر ركزت على القوة الأجنبية كطرف أساسي في فقدان الأمن، في حين أن اللاأمن يمكن أن يكون تهديدا داخلي أو تهديدا غير مادي، كما تمّ ربطه بالدولة كفاعل أساسي وهو ما يربط الأمن بالمفهوم التقليدي[2].

عرّف **والتر ليبمان Walter Lippman** الأمن على أنه "من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر وعرفه **باري بوزان Bary abauzan** على أنه "العمل علة التحرير من التهديد"[3]

لذلك يمكن تعريف الأمن كتعريف إجرائي على النحو التالي: الأمن هو عكس الخوف أي شعور الفرد بالراحة والطمأنينة، كما يعني غياب أي تهديد يمس قيم الأفراد.

---

[1] – نفس المرجع: ص15.

[2] – بن عمر عشورة. البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011، مذكرة ماستر، العلوم السياسية علاقات دولية، جامعة محمد خيضر –بسكرة 2019، ص 12.

[3] – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية 2005. ص13

أن مفهوم الأمن لم يعد محددا في النطاق العسكري فقط بل توسع نطاقه وامتد ليشمل تحقيق الأمن في مجالات عديدة، وهو ما جعل الكثير من منظورات العلاقات الدولية تضطر لإعادة النظر في أطروحاتها حول مفهوم الأمن.

المبحث الأول: وضع دول الجوار الجزائري أمنيا وخطورتها

1-تحولات منطقة الجوار الجزائري أمنيا:

يعيش العالم وضعا صعبا بالإضافة إلى الظروف الإقليمية لا تدفع بلداً كالجزائر إلى الدخول في مرحلة استرخاء، فكل العوامل الأمنية في المنطقة تدفع الجزائر إلى الحذر". ولفت إلى "أن السلطات الجزائرية لا تريد أن يتكرر حادث الهجوم الإرهابي على منشأة الغاز في عين أميناس الذي كان في يناير/كانون الثاني 2013، والتي كانت ضربة أمنية مؤلمة، على الرغم من نجاح الجيش في تطويقها وحصر أضرار الهجوم". مشيراً إلى أن "تزايد الانقسام الداخلي في ليبيا وعدم استقرار الأوضاع في مالي، يفتح الباب أمام تزايد نشاط المجموعات الإرهابية التي تستفيد من هكذا وضع، وضعف سيطرة الدولة في ليبيا ومالي تحديداً على مناطق شاسعة، وهذا في حد ذاته عبء إضافي ستتحمله الجزائر أمنياً"[1]

ومع بداية انطلاق الاضطرابات الإقليمية والتحولات السياسية سنة 2011، لعبت الجزائر دوراً مهماً، وفي كثير من الأحيان محورياً، في الأزمات السياسية والأمنية التي تعاني منها ثلاث من دول الجوار. ففي ليبيا، دعمت مفاوضات الأمم المتحدة وقامت بتحركات دبلوماسية غير معلنة منذ العام 2014 لتحقيق المصالحة بين أطراف النزاع. وفي مالي، لعبت دور الوسيط واستضافت المفاوضات بين الحكومة وفصائل المعارضة الشمالية، بهدف تحقيق الاستقرار في البلاد ومنع انفصال الشمال. وفي تونس، كانت داعماً هادئاً لكن محورياً للتوافق بين الإسلاميين والعلمانيين والذي شكل عنصر استقرار هناك منذ عام 2014. وفي كل محطة من هذه المحطات، دعت الجزائر إلى إيجاد حلول سياسية لمعالجة الاستقطاب والاضطرابات الاجتماعية والصراعات المسلحة.[2]

---

[1] يقين حسام الدين في حوار مع الدكتور بوحنية قوي: الجزائر تراجع خططها الأمنية على الحدود مع ليبيا ومالي. جريدة العربي الجديد. 06-08-2015.الموقع الالكتروني:

[2] الملخص التنفيذي : الجزائر وبلدان الجوار. موقع كريسز غروب الالكتروني. 13-10-2015. الموقع الالكتروني: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/algeria/algeria-and-its-neighbours

2-دول الجوار الجنوبي للجزائر والحرب على الإرهاب:

في ظل تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي والذي لن يتوقف مادامت الدول المعنية به لم تنتهج مقاربة شاملة تعالج الأسباب وليس النتائج، وتدقّق في مسألة التمويل الذي يصل إلى هذه التنظيمات من أطراف متعددة، وربما تشكل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات أحد أهم تلك الموارد، من جهة أخرى ساهم التدخل الفرنسي العسكري في المنطقة من ارتفاع حدة العمليات الإرهابية ولم يقلل منها، إذن نحن نتحدث هنا عن جبهة غير مستقرة إطلاقا ويمكن لها أن تستمر لفترة أطول ما لم ترفع فرنسا يدها عن المنطقة، وما لم تدرك دول المنطقة أن الحل يكمن في التعاون ووضع اليد في اليد[1].

1-العقيدة الأمنية الجزائرية:

من ثوابت العقيدة العسكرية الجزائرية: الشرعية الدولية (تحت مظلة الأمم المتحدة)، والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد (باستثناء المشاركة في حربي 1967 و1973 ضد الكيان الصهيوني)، ورفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، ومساندة حركات التحرر، وعدم اللجوء إلى القوة، والتسوية السلمية للنزاعات، وأمن غير منقوص لكل الدول، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيدًا عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها، ولذلك حددت الجزائر الوضعية الاستراتيجية لجيشها؛ إذ يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: تصميمها لدرء العدوان وليس للاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود؛ واستقلالية القرار الاستراتيجي أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان أمنها القومي.[2]

2- خطورة الوضع الحدودي للجزائر:

تسبّبت الحرب في ليبيا باستنفار الجزائر في أمنيا واستخباراتيا، خصوصا مع التعارضٍ بين عدم رغبتها في التدخل في الصراعات المجاورة ورغبتها في الحفاظ على أمنها ومصالحها، خصوصًا وأن دولا أفريقية وأوروبية وغير أوروبية عديدة،، نشرت قواتها في ليبيا، وتدخلت بعنف في حرب الدولة الجارة. أمنيًا، ترى الجزائر أن من اللازم التعاون مع القوى الفاعلة في ليبيا. وبالتالي، من مصلحتها القيام

[1] رابح زاوي: على الجزائر تعزيز تواجدها في محيطها الجيوسياسي. جريدة الشعب الجزائرية. 02-06- 2020. الموقع الالكتوني: https://www.aps.dz/ar/algerie/99796-2021-01-13-14-45-14

[2] عبد النور بن عنتر: عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية. مركز الجزيرة للدراسات. 02-05-2018. الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html

بعمليات تنسيق أمني واستخباراتي في خطوة لمنع تدفق الجماعات المسلحة والتهديديات الأمنية عبر حدودها. والإسراع في الحل السلمي للأزمة.[1]

ومن جهة أخرى الجزائر تعلن الاستنفار على حدودها الشرقية ومع مالي جنوباً، ورفعت درجة يقظة قواتها العسكرية والأمنية من أجل مواجهة أي محاولات تسلل لمقاتلين أجانب ومرتزقة وإرهابيين. وجريمة منظمة....

كما ذكرت تقارير مجلة "الجيش"، (الجزائري)أن الأوضاع في المنطقة باتت تتشابه مع حال ما بعد سقوط نظام معمر القذافي، مع اختلاف في الأسباب من فوضى انتشار السلاح، وتصاعُد نشاط شبكات الجريمة المنظمة ودخول الأجانب والإرهابيين في عام 2012، إلى محاولات تسلل إرهابيين ومرتزقة ومقاتلين أجانب إلى دول الجوار، وبشكل كبير نحو دول منطقة الساحل في عام 2021.[2]

المبحث الثاني: أهمية العلاقات الجوارية للجزائر:

تعتبر دول الجوار للجزائر من أهم مصادر التهديدات الإقليمية لأمنها (الإرهاب–تجارة السلاح–الهجرة السرية–الدول الفاشلة الجوارية). فالسياسات الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات تتمثل في:(مكافحة الإرهاب–ضبط الحدود–مكافحة المخدرات–العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار). وهو ما يستوجب إعطاء أولوية كبيرة للعلاقات مع هذه الدول حسب ظروفها.[3]

الجزائر ودول المتوسط:

انتهجت الجزائر نهجا أحاديا بالنسبة الى حوض المتوسط سنة 2018 لأجل ترسيم حدودها وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهو ما يتقاطع مع المنطقة البيئية التي أنشأتها إيطاليا عام 2012 غرب جزيرة سردينيا وتتقاطع بصورة أكبر مع المنطقة الاقتصادية الخالصة التي أعلنتها إسبانيا سنة 2013، مع ان الطرفين عملا على إدارة الخلاف من خلال القنوات السياسية المفتوحة بين البلدين.

وبالنسبة إلى موقف الجزائر من المنافسة المتصاعدة في شرق البحر المتوسط، فتتقارب المواقف التركية مع مصلحة الجزائر في عدم الاعتراف بمنطقة اقتصادية خالصة للجزر... وتعزز الأبعاد الاقتصادية من هذا التقارب، فالجزائر تراجعت من المركز الثاني إلى الثالث في قائمة مصدري الغاز

[1] مهيب الرفاعي: عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب. موقع العربي الجديد. 03–12–2020.

[2] على ياحي: الجزائر تستنفر على حدودها لمواجهة مسلحين قادمين من ليبيا. موقع اندبندنت عربية. 15–05–2021.

[3] عسي عبد القادر: تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر. 29–05–2014. جامعة سيدي بلعباس.

الطبيعي إلى أوروبا، ولذلك من مصلحتها تعطيل فرص التوسع في استخراج الغاز من شرق المتوسط قدر الإمكان[1].

الجزائر ودول جنوب الصحراء:

إن أهمية منطقة الساحل الافريقي ودورها في حماية الامن الجزائري من الجهة الجنوبية جعل الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى حلحلة مشكلات القارة والعمل على حلها، لأن ثقة الأفارقة كبيرة، حيث أن الجزائر تملك علاقات وطيدة واستثنائية مع كبار القادة، خصوصاً في جنوب أفريقيا ونيجيريا ومالي، حيث تتوافق المواقف في شأن أهم القضايا المطروحة، سواء في الاتحاد الأفريقي أو هيئة الأمم المتحدة، وأبرزها النزاع بين المغرب والصحراء الغربية، وهو ما يؤهلها لاستعادة موقعها وتأثيرها". [2]

الجزائر والبحث عن حل سلمي للأزمة الليبية:

عملت الجزائر بجهد كبير لتسوية الأزمة الليبية، من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة خاصة بالمنطقة الشرقية بعدما كانت تُركز تحركاتها في السابق على قوى الغرب في هذا البلد. كما رفعت أيضًا مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس لتسويتها، حيث أعلنت الدولتان في (6 مارس 2017) عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأن ليبيا، وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الأزمة.

وتسعى الجزائر من تحركاتها المكثفة لحل الأزمة الليبية وترجمة رؤيتها لدفع عملية الحل السياسي على أرض الواقع بما يحول دون تجدد الحرب الأهلية وعودة الأزمة.[3]

[1] مركز الامارات للسياسات: شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي. 08-07-2020. الموقع الالكتروني:

[2] على ياحي: "صداع" الأحداث الإقليمية يحرك الجزائر نحو أفريقيا. موقع اندبندنت عربية. 27-11-2020.

[3] عبد اللطيف حجازي: مسارات محتملة: الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات. المستقبل للدراسات و الأبحاث المتقدمة. 09-03-2017.

الفصل الثالث

تطور العلاقات السياسية مع دول الجوار الجزائري وتأثيراتها

المبحث الأول: تطور علاقات الجوار الجزائري في ظل التحولات الراهنة.

المبحث الثاني: تأثير دول الجوار أمنيا واقتصاديا لعلاقتها مع الجزائر.

تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية، مع الثورة التونسية بداية ثم مع الحرب الأهلية في ليبيا، خاصة عقب مقتل ال زعيم الليبي" معمر القذافي"، وما انجر عنه من انكشاف خطير للأمن، علاوة على تأزم الأوضاع الأمنية والسياسية في الساحل) الانقلاب على الرئيس في مالي، نشاط القاعدة، تمرد طوارق الأزواد، تعاظم مخاطر الجريمة المنظمة والهجرة غير المنتظمة دفعت قادة الجيش الوطني الشعبي، لإيلاء انشغالا بالغا بالجناح الجنوبي الجزائري وانطلاقا من هذا التصور تغيرت شبكة قراءة التهديد في الجزائر، وذلك بتركيز التواجد العسكري جنوبا.

المبحث الأول: تطور علاقات الجوار الجزائري في ظل التحولات الراهنة.

أقرَّت كل من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا سنة 2009، خطة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكَّلة من الجيوش النظامية للدول الخمس بالتعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء، من قبائل الطوارق والعرب والزنوج وغيرها، للسهر على تنفيذها، ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة. وجاءت هذه الخطوة نتيجة للاجتماعات العسكرية المطوّلة التي عقدها ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الأسابيع التي سبقت هذا الإعلان."

لم يكتب للخطة النجاح المأمول، ولكن انخ ا رط الج ا زئر في وضع معالمها يكشف أسلوب الجزائر في التعامل مع منطقة الساحل، فموقف الجزائر ينبع من معاناتها الخاصة من ظاهرة الإرهاب، حيث أسفرت في التسعينيات عن خسائر بشرية، وخسائر مادية كبيرة، بالإضافة إلى العزلة القسرية عن النظام الدولي، وعلى جميع المستويات السياسية، الاقتصادية والعسكرية.[1]

استقرار تونس وليبيا وتأثيرهما على استقرار الجزائر

لقد مرت تونس بمرحلة انتقالية ديمقراطية ناجحة إلى حد كبير. غير أنها في المقابل تواجه العديد من المصاعب الاقتصادية، وسياسية إلى جانب مشكلة الإرهاب. وبحسب استطلاع أجراه المعهد الجمهوري الدولي، فإن 95 ٪ من المجيبين وصفوا الوضع الاقتصادي الحالي في تونس بأنه سيء للغاية ورأى 51 ٪ أن البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ.

يرجع السبب الرئيسي لموجة الإرهاب في تونس، إلى الاضطرابات في ليبيا، الجارة الشرقية لتونس.

[1] – مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية: المركز الديمقراطي العربي–برلين، مجلة دورية دولية محكمة، المجلد الثاني – العدد التاسع، ديسمبر / كانون الأول 2020م. ص 20.

منذ سقوط معمر القذافي، شهدت ليبيا الاضطرابات بين الفصائل الليبية المختلفة. تجاوز هذا الصراع المنطقة، وامتد إلى نطاق أوسع بكثير، خاصة منذ تدخل العديد من القوى الأجنبية مثل فرنسا وإيطاليا وروسيا وتركيا وقطر ومصر والامارات، وهذا التدخل المباشر في الصراع الليبي من قبل العديد من القوى الأجنبية ذات الاهتمامات المختلفة، انجرت عنه تداعيات أمنية عميقة، في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل.

لقد تكوَّن لدى البلدان التي تأثرت بشكل مباشر بالحرب، (دول المغرب العربي خاصة، الجزائر، تونس والمغرب)، نفس الموقف تجاه النزاع الليبي، وهو رفض أي تدخل عسكري أجنبي، والدعوة إلى حل سياسي سلمي. ولعل من شأن هذه الفرصة أن تشكل لدى هذه البلدان قناعة بإعادة النظر في مشروع الاتحاد المغاربي المعطل. ربما ليس في ظل الاتحاد الرسمي على الفور، ولكن على الأقل في ضل افتراض الوحدة في مواجهة الصراع الليبي الذي سيعزز موقفهم.[1]

غلق الحدود بين الجزائر والمغرب بعد تفجيرات مراكش عام 1994، إذ فرض الملك الراحل حسن الثاني التأشيرة على الجزائريين لدول المغرب وردت عليه الجزائر بغلق الحدود البرية بحجة أن قرار فرض التأشيرة كان أحادي الجانب، وعملت الدولتان على تشديد الحماية العسكرية على الحدود البرية، إضافة إلى انشاء أسوار عالية لمنع التسلل.

لقد ظلت مسألة فتح الحدود مسألة عالقة نتاج تشبث الجزائر بعدم جدوى فتحها لأنها لا تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري ويظهر هذا في تصريح الرئيس بوتفليقة إذ يقول: "العلاقات الثنائية هي سائرة الحدود التونسية الجزائرية مفتوحة 3 ملايين جزائري يسافرون سنويا إلى تونس بينما تستقبل الجزائر 5000 تونسي وكذلك بالنسبة للمغرب لهذا اعتقد أن الملفات معقدة".

مسألة الصحراء الغربية لقد نشأ هذا النزاع حول ملكية الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب، خاصة بعد نيل هذا الأخير لاستقلاله عام 1956 ونتيجة لتمسك الأقطار الثلاثة (موريتانيا، المغرب، الجزائر) بموقفها وجدت اسبانيا الفرصة مواتية لتأجيل موعد الاستفتاء كما أعطاها هذا فرصة لتهيئة الأوضاع لصالحها.[2]

---

[1] – نفـس **المرجع**، ص 21.

[2] – خزار هاجر، **السياسة الخارجية الجزائرية (1989 – 2011)**، مذكرة ماستر، العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، فرع تاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018–2019، ص 24.

أما الجزائر فكان موقفها أن طالبت بحق تقرير المصير للشعب الصحراويين، واعترفت بعد ذلك بجبهة البوليساريو، وعلى إثرها خلقت دولة الجمهورية العربية الصحراوية التي تم قبولها كعضو بمنظمة الوحدة الإفريقية التي تعرف حاليا بالاتحاد الإفريقي، الأمر الذي جعل المغرب تنسحب من المنظمة في نوفمبر 1984.[1]

النزاع في مالي من ضمن النزاعات الاجتماعية المتأصلة وهذا راجع إلى شعبه المتنوع عرقيا، لغويا، ودينيا، الذي نتج عنه التكيف السلبي للحكومة المركزية في العاصمة باماكو مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال في مالي، إن السلطة المركزية في مالي لم تستطع ضبط النزاعات المسلحة الدورية والمتجددة التي تظهر على السطح السياسي للبلاد كلما بدا أن هناك تأزم أو مرحلة انتقالية فيها منذ استقلال دولة مالي عن الاستعمار الفرنسي، وهذا ما يجعلنا نصنف هذا النزاع من ضمن النزاعات الممتدة والتي يصعب علاجها بإيجاد حل نهائي لها، بدلا من التسويات الظرفية التي تعود إلى الواجهة كلما كانت البيئة السياسة الاجتماعية مواتية لذلك.[2]

إن دور الدبلوماسية الجزائرية في محاولة حل الأزمة في مالي لم يأت متأخرا، وإنما بدأ منذ تفجير الأزمة حيث خاضت الجزائر مجموعة من الوساطات الدبلوماسية المتكررة لحل هذه المعضلة الأمنية.

كما أن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي كانت مدفوعة بعدة معطيات أولها الحفاظ على الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم الآتي من مالي والقابل للانفجار في أي وقت ولاسيما مشكلة الطوارق الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين في كل من الهقار وجانت وتمنراست وأدرار، والذين تجمعهم علاقات وطيدة بطوارق مالي تتنوع بين التجارة والتناسب، وأن أي خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي يمكن أن يثير طوارق الجزائريين.[3]

الموقف الجزائري الرسمي من التحولات في منطقة شمال إفريقيا

سار تعاطي الجزائر مع قضايا الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية إثر ثوارت الربيع العربي في ذات الاتجاه الذي اعتبره الجميع موقفاً متحفظاً، فموقفها الرسمي ودبلوماسيتها لم يتطورا مع الأحداث، حيث أن التخوف المفرط والتعامل بحساسية مع كل ما هو إسلامي على خلفية ما عرفته الجزائر خلال

[1] – **نفس المرجع**، ص 25.

[2] – **نفس المرجع**، ص 31.

[3] – **نفس المرجع**، ص34.

عشرية الأزمة الداخلية طبع بشكل واضح الموقف الرسمي حيال الثورات، حتى يمكن القول أن الموقف الجزائري الرسمي من أحداث الربيع العربي قد حكمه محددان أولهما:

خارجي مؤداه عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ثانيهما: داخلي مفاده التخوف من انتشار عدوى الديموقراطية إلى الجزائر ، فإذا كان سقوط بعض الأنظمة في الدول المجاورة قد فتح المجال أمام موجة ديموقراطية إلا أن صعود الإسلاميين مثل وجهة غير مأمونة العواقب، فالجزائر تتخوف من عدوى إسلامية قد ينتجها سقوط أنظمة مجاورة وبالتالي ضرورة الحفاظ على الوضع القائم تفادياً لحدوث سيناريو مماثل لما حدث في التسعينات.

هكذا فان النظر إلى الماضي شّكل حاجزا حال دون حدوث تغيير في الموقف الرسمي للجزائر حيال ثورات الربيع العربي والذي تحدد في الأبعاد التالية:[1]

أ) الجزائر في مواجهة ديمقراطية الربيع العربي:

لقد ظهرت العديد من التساؤلات في الأوساط الأكاديمية والإعلامية حول أسباب عدم التحاق الجزائر بموجة الحراك العربي التي شملت العديد من الدول العربية وخاصة دول الجوار الإقليمي كتونس وليبيا ومصر بل تحسباً من هذا الحراك سارعت الحكومة الجزائرية بإجراء سلسلة من الإجراءات الإصلاحية في العديد من المستويات، بقصد تجنب وصول موجة الحراك إليها، فاستخدمت دخل النفط والغاز لتلبية المطالب الاجتماعية. كما أن الصدمة التي عانى منها الشعب الجزائري في تسعينيات القرن الماضي منعت حدوث انتفاضة حقيقية في الجزائر حيث قللت حكومتها من أهمية ثورات الربيع العربي مطلقة عليها مصطلح انتفاضات بدل ثورات كما اعتبرت أن الديمقراطية المفروضة من الخارج تمثل خطرا على المنطقة العربية برمتها.[2]

وهو نفس السلوك الذي اتبعته في التعامل مع احتجاجات يناير 2011 والتي اعتبرتها السلطات الجزائرية مجرد تعبير عن إحباط الشباب الجزائري من غلاء الأسعار، لكن الظروف الحقيقية التي تسببت في غضب الشعب الجزائري تمثلت في الآتي.[3]

---

[1] Edward Mcallister **Immunity to the Arab Spring? Fear, Fatigue and Fragmentation in Algeria**?, New Middle Eastern Studies, N3. 7 January 2013, p12.

[2] Frédéric Volpi**, Algeria Versus the Arab Spring,** Journal of Democracy, Volume 24, Number 3, July 2013, p 106

[3] الحسن عاشي، **ثمن الاستقرار: الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار**، مجلة السياسة الدولية، على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3150.aspx

1- انتشار الفساد وانعدام الشفافية : حيث تعاني الجزائر "الفساد الكبير" في المستويات العليا من الحكم، مثل كبار الموظفين العموميين والإدارة العليا في مؤسسات الدولة. إضافة إلى إساءة الاستعمال للسلطة من جانب البيروقراطيين في الإدارة المركزية والسلطات المحلية. وفي مؤشر مدركات الفساد لعام 2012، الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، والذي يصّنف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام، حّلت الجزائر في المرتبة 105من بين 176بلداً في جميع أنحاء العالم، وفي المرتبة الثانية عشرة من بين سبعة عشر بلداً في إفريقيا منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

2- بطالة الشباب والتهميش: اذ أن معدلات البطالة مرتفعة، حيث تصل إلى 25%حسب منظمات غير حكومية ، كما يواجه الجزائريون الإقصاء السياسي، حيث تفتقر البلاد إلى وجود نظام سياسي مفتوح، أو منظمات مجتمع مدني فعاّلة، من شأنها إيصال معاناة المواطنين إلى الجهات المسئولة، وهو ما ترتب عليه توجه الشباب الجزائر نحو الانتحار والهجرة غير الشرعية. [1]

3- احتدام التوّتر في الشارع الجزائري: فعندما اندلعت الاحتجاجات في الجزائر في يناير ،2011كان القرار الذي أصدرته الحكومة في فبراير 2011، والقاضي بإلغاء حالة الطوارئ، يهدف إلى إعادة الهدوء، وإظهار استعدادها للإصلاح. لكن وجود الشرطة في الشوارع ظل على حاله إلى حّد كبير، واستمّر الحظر المفروض على تنظيم المسيرات الاحتجاجية في العاصمة. كما أن اللجنة الوطنية للإصلاح السياسي، التي تم إطلاقها في مايو 2011، اقتصرت المشاركة فيها على المقّربين من النظام الذين لا يتمتّعون بقدر كبير من المصداقية، مما جعل معظم نشطاء المعارضة يخلصون إلى أن العملية تهدف إلى كسب الوقت، وتنفيذ إصلاحات شكلية فقط.

4- تراجع في مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. إضافة إلى مشكلة الفقر فقد أّكدت منظمات غير حكومية إن أكثر من ثلثي الجزائريين يعيشون تحت مستوى خط الفقر. [2]

كما أن معظم الوظائف التي تم استحداثها خلال العقد الماضي غير مستقّرة، وأجورها زهيدة ولا توفر أي منافع اجتماعية. كما يرفض الكثير من الجزائريين الطريقة غير العادلة في توزيع عائدات النفط والغاز. مع عدم توفر بيئة سياسية وتنظيمية تشجع على الاستثمار الخاص، والتنويع الاقتصادي،

[1] **المرجع السابق**.

[2] هشام الموفق، **ارتفاع الأسعار يلهب الشارع الجزائري**، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

وهي الأمور التي تعّد ضرورية للنمو والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر. ونتيجة لذلك، لا يزال قطاع الطاقة يشّكل أكثر من ثلث الناتج المحّلي الإجمالي في الجزائر، وثلثي إيرادات الحكومة، وما يقرب من98% من الصادرات.[1]

وفي محاولة لاستيعاب الغضبة الجماهيرية وعد الرئيس بوتفليقة في خطاب له في 15 ابريل2011 بإجراء إصلاحات سياسية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية، كما تم إطلاق سلسلة من إصلاحات سياسية واسعة في يناير 2012 ، مّست مجالات وقوانين الأحزاب السياسية، الانتخابات، الإعلام وكذا قانون الجمعيات وشهدت هذه الإصلاحات توسيع نطاق المشاركة السياسية لطوائف المجتمع الجزائري، وتوسيع هامش الحريات والمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وفتح المجال لتأسيس أحزاب سياسية جديدة،[2] هذا فضلا عن استغلال العوائد النفطية في دعم السلع الأساسية وزيادة الأجور وتشجيع مشاريع الشباب بتقديم القروض و كذلك توفير السكن الملائم.[3]

و في أري العديد من المحللين ساهمت الأزمة الداخلية الجزائرية كثيرا في عدم حدوث تغيير في الجزائر على غرار ما حدث في بعض الدول المجاورة لها، فالجزائريون يفضلون الهدوء الاجتماعي والسلم والاستقرار للبلاد على مسايرة الثوارت. ويجد ذلك تفسيرا له في كون الجزائريين مازالوا يتخوفون من شبح العودة إلى سنين الفوضى والاضطراب إن فتحوا على أنفسهم باب التغيير، فصدمة تسعينات القرن الماضي التي جاءت في أعقاب ثورة سلمية شبيهة بالربيع العربي في أواخر الثمانينيات أدت إلى اندلاع حرب أهلية في الجزائر والتي قتل فيها حوالي 200 ألف شخص في مجازر مرّوعة ليست بعيدة عن أذهان الجزائريين فقد كانت بمثابة اردع قوي جعل الكثير من الجزائريين يخافون من المطالبة بإجراء تغيير جذري رغم المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها،[4] هكذا حال الخوف من امتداد التطرف الإسلامي إلى الجزائريين قيام أي ثورة في ظل موجة الربيع العربي ضد نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي رهن مستقبله السياسي بقدرته على سحق هذا التطرف.

---

[1].الحسن عاشي، ثمن الاستقرار: الجزائر بين متطلبات الإصلاح واحتمالات الانهيار، **مرجع سابق**.

[2] طارق عاشور، الاصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائرية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد،37 ،2013 ص ص .39-3.

[3] Louisa Dris-Aït Hamadouche , **L'Algérie Face au Printemps Arabe** : Politiques Méditerranéennes , N°81, 2012, p5 .

[4] بوعلام غمراسة، **الثورات العربية تربك السياسة الخارجية للجزائر** ،جريدة الشرق الأوسط ، 31.،2011/12/

ب) الجزائر واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.

ظلت الجزائر منذ الاستقلال تدافع عن المبادئ التي استمدتها من الثورة التحريرية، وهي التي أسست لثوابت في تعامل الجزائر مع الدول الأخرى وهذه المبادئ متبناة في مواثيق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. وهي تفسر سلوكيات الجزائر تجاه العالم الخارجي، على نحو ما حدده الدستور الجزائري في المبادئ التالية:[1]

1.مبدأ حسن الجوار.

2.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3.عدم المساس بالحدود الوطنية للدول.

4.رفض استخدام القوة أو التهديد بها لحل الأزمات والنزاعات الدولية واعتماد الحوار و الحل السياسي والطرق الدبلوماسية بديلا عنها.

5.حق الشعوب في تقرير مصيرها.

6.دعم حركات التحرر.

ولعل من أكثر المبادئ التي حرصت الدبلوماسية الجزائرية على احترامها هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي سياسة اعتمدتها الجزائر منذ انتهاء أزمة التسعينات وتوقف الحرب الأهلية الجزائرية وانتهاء عملياتها ضد المتشددين، وذلك منعا لأي مؤثرات قد تصعب من أوضاعها الداخلية سياسياً واقتصاد واجتماعياً، هذا المبدأ الذي جعل الجزائر تتعرض للعديد من الانتقادات بسبب مواقفها تجاه العديد من الدول، فلطالما نادت الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الحفاظ على وحدتها وسيادتها ولقد تجلى ذلك في ظل ما شهدته المنطقة العربية من ثورات عرفت "بالربيع العربي"، اذ ظلت الجزائر متمسكة بهذا المبدأ، ودعت إلى الحوار السياسي والبحث عن الطرق السلمية لحل الأزمات، رافضة التدخل الأجنبي العسكري الذي يؤدي إلى تفتيت الدول والمساس بسيادة وتعريض المنطقة كلها إلى أخطار كبيرة.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن الدور المهم الذي لعبته الجزائر في إصدار توصية الأمم المتحدة المتعلقة بأهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك في دورتها التاسعة و العشرين لعام 1974، هذه الدورة التي ترأسها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بصفته وقتها وزيرا للشؤون الخارجية في حكومة

[1] **مرسوم رئاسي رقم 16-01** مؤرخ في 7مارس،2016الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد ،14 ص .9

الرئيس الراحل هواري بومدين حيث أكد على تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كونه يضمن الحماية من الضغوطات الخارجية بكل صورها السياسية والعسكرية والاقتصادية و يحول دون النتائج الكارثية ليس على مستوى البلد المعني بالأزمة بل وعلى الدول المجاورة وعلى سبيل المثال تداعيات ما جرى في مالي وليبيا وغيرهما على الأوضاع الأمنية في الجزائر .[1]

بناء عليه رفضت الجزائر العديد من التحالفات العسكرية العربية، فقد غابت عن قائمة "التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب"، التي أعلنتها المملكة العربية السعودية، قوة عربية مشتركة، التي دعت إليها الجامعة العربية بدعم مصري في مارس،2015واقتصر حضورها للاجتماعات على ممثلها في الجامعة العربية، نذير العرباوي، بدل قائد الأركان الفريق أحمد قايد صالح. وبالمثل رفضت الانضمام إلى التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش في سوريا والعراق، وكذا العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي (على حدودها الجنوبية(مطلع عام 2013.هكذا يؤكد المسئولون الجزائريون، في كل المناسبات، على هذه المواقف بأنها "مستمدة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها فضلاً عن أن الدستور الجزائري يمنع مشاركة الجيش في عمليات خارج الجزائر وفقا لنص المادة 26منه. و في رد على الانتقادات الموجهة إلى المواقف السلبية للجزائر إزاء ثورات الربيع العربي أكد وزير الخارجية " مراد مدلسي" على أن الجزائر اتبعت سياسة التدرج في تبني المواقف وذلك "بما ي ارعي مصالحها الإستراتيجية إما على المستوى الإقليمي أو على المستوى العربي.

و يرى المحللون أن هناك العديد من الأسباب التي جعلت الجزائر تلتزم الصمت والتريث في مواقفها تجاه ما يحدث في دول الجوار خاصة في الفترة الأولى قبل أن تحسم النتائج إذ كان من الضروري عدم اتخاذ أي موقف تكون له عواقب سلبية في وقت لاحق، و لعل أهم هذه الأسباب أنها لم تكن مدركًة لما ستحمله المرحلة الانتقالية التي لم تحمل أي نوع من التأكيدات لنوع الأنظمة القادمة وأيديولوجيتها ونظرتها للجزائر والقضايا التي تهمها، ولكن بعد نجاح الثورة التونسية أبدت السلطات الجزائرية دعمها للشعب التونسي حيث جاء في خطاب الرئيس بوتفليقة بخصوص تونس: "إن الشعب التونسي أهل للإعجاب بما أبلاه من عزيمة وإقدام على استرجاع زمام مصيره معّولاً على إجماع وطني لا يتزعزع" و فيما يخص ليبيا أّيدت الجزائر موقف الاتحاد الأفريقي الداعي إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية في ليبيا وضرورة جمع الأطراف الليبية من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة، وقد جاء هذا التأييد نتيجة

[1] مصطفى بوطورة، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة**، جريدة صوت الأحرار26-06-2016

للاتهامات التي وجهت للجزائر بخصوص إرسال مرتزقة جزائريين إلى ليبيا، إذ نفت وزارة الخارجية هذه الادعاءات مؤكدة أن دوافع من يروجون لهذه الأنباء الخالية من الصحة هي الإساءة لسمعة الجزائر و دفعها للوقوف مع طرف ضد آخر في أزمة حرب الأشقاء التي تعصف بالشقيقة ليبيا"، كما أّكدت الحكومة أنها كانت دائماً تندد بظاهرة الارتزاق في إفريقيا والعواقب الوخيمة المترتبة على هذه الظاهرة و بالنسبة للأحداث التي شهدتها مصر والتي سبقت تنحي مبارك فقد أثارت قلقاً كبيرا في كل أقطار المنطقة العربية، حيث ظهرت مخاوف لدى بعض الدول من تطور الأحداث وإلى ما ستؤول إليه الأوضاع في مصر والتي ستؤدي إلى خلق وضع جديد ستمتد آثاره إلى الأنظمة العربية سواء أنظمة الحكم الملكية في الخليج والأردن والمغرب أو الجمهوريات شبه الوراثية في اليمن وليبيا وسوريا، أو تلك الدول التي تعانى نوعاً من القلق وعدم الاستقرار الداخلي مثل الجزائر والعراق. على اعتبار أن هذا سيشجع الكثير من الرافضين لهذه الأنظمة على تغييرها. ولقد تباينت ردود الأفعال بين دول عربية دعمت نظام الرئيس الأسبق مبارك، ووقفت بجانبه كما الشارع، ودول فضلت الصمت إلى حين وضوح الرؤية وجرى التعامل مع التطورات باعتبار أنها شأن داخلي مع ملاحظة أن معظم البلدان العربية كان يحذوها الأمل في أن تنتهي الأوضاع في مصر إلى الاستقرار وأن تعود الأوضاع إلى طبيعتها. و من بين الدول التي كانت تلتزم الحياد في موقفها واعتبرت أن ما يحدث في مصر هو شأن داخلي هي دولة الجزائر اذ أّكدت على أنها "تحترم إرادة الشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة منها ".[1]

وبعد تنحي مبارك صدر بيان من قبل وزارة الخارجية الجزائرية، يؤكد على تمسك الجزائر بالعلاقات الأخوية والتاريخية التي تربط الشعبين الجزائري والمصري، وجاء في البيان الذي نشرته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أنه "في هذه الفترة الحاسمة التي تمر بها الشقيقة مصر، تؤكد الجزائر بقوة تمسكها بالعلاقات التاريخية والأخوية التي تربط الشعبين الجزائري والمصري.[2]

هذا البيان من وزارة الخارجية الذي جاء هذه المرة مبكرا إزاء التغيير الذي وقع في مصر، مقارنًة بموقفها من أحداث تونس الذي جاء متأخرا كثيرا، حملت عباراته الكثير من "الحذر" في التعاطي مع الثورة المصرية التي فرضت على مبارك التنحي كما لم يتضمن بيان وزارة الخارجية ما يلمح إلى ثورة الشباب في مصر، من منطلق أنه شأن داخلي يخص المصريين وحدهم، ولذلك ركز البيان على مستقبل العلاقات الجزائرية المصرية، بحيث لم تخف الجزائر" تمسكها بقوة" بالعلاقات التاريخية التي

[1] معتز سلامة، المواقف العربية من ثورة 25يناير، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، العدد 57، 2011، ص27.

[2] جميلة شعير، **الجزائر تعرب عن تمسكها بالعلاقات التاريخية مع مصر** ،جريدة الشروق12-02-2011.

تربط الشعبين الجزائري والمصري، وفي ذلك إشارة على أن التغيير في النظام الذي وقع لن تكون له تأثيرات في طبيعة ونوعية العلاقات التاريخية التي تربط البلدين في المرحلة اللاحقة.

منتهى القول أنه يمكن تفسير الموقف الرسمي الجزائري من ثورات الربيع العربي من منطلق أن الثورات بدأت سلمية ولكنها يمكن أن تتوجه إلى العنف وهذا في ظل التجربة المسبقة التي شهدتها الجزائر والتي أدت بدخولها في حرب أهلية دامت عشر سنوات، لذا كان الحرص على التزام أقصى حدود الحياد، وعدم الميل لتأييد أي طرف من أطراف الخصومة، تماشياً مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى و هو احد المبادئ الهامة التي تنهض عليها السياسة الخارجية الجزائرية على نحو ما أسلفنا.

المبحث الثاني: تأثير دول الجوار أمنيا واقتصاديا لعلاقتها مع الجزائر.

كان لابد للتهديدات التي أحاطت بالجزائر من جراء ثورات الربيع العربي أن تنعكس على توجهات سياستها الخارجية في مسارات ثلاث وفق التحليل التالي:

أولا: دعم آلية الحوار بدل التدخل في الشؤون الداخلية

لعل المواقف الثابتة للجزائر بانتهاجها سياسة الحياد وعدم التدخل في القضايا الدولية إلى جانب احترامها لسيادة الدول، أبرزت قوة السياسة الخارجية الجزائرية خاصة على المستوى العربي والإفريقي والدولي اذ نالت مواقف الجزائر تجاه العديد من القضايا إعجاب المجتمع الدولي، إلى حد اللجوء إليها للتوسط لحل العديد من القضايا الدولية، فتاريخ الدبلوماسية الجزائرية حافل بالنجاحات خاصة أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران حيث نجحت في تحريرهم إضافة إلى الوساطة الجزائرية لحل النزاع العراقي الإيراني في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، الى جانب مواقفها الثابتة من القضية الفلسطينية ورفضها التام للتدخل الأجنبي في القضايا العربية.[1]

من هنا دعمت الجزائر كثيرا الحلول السياسية للخروج من الأزمات، و ذلك بتمسكها باحترام المواثيق الدولية مع تفضيلها الحوار السياسي والمقاربة الاقتصادية على استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق السلام، حيث أن استخدام القوة العسكرية في المنطقة سيغرقها في نزاعات وبالتالي صعوبة الخروج منها .

هكذا عرفت الجزائر نشاطاً دبلوماسياً خاصة في الفترة ما بعد ثوارت الربيع العربي من خلال مقاربة تدعم فيها الحوار السياسي وترفض التدخل العسكري، فهي تناشد دوما جميع الأطراف الداخلية والإقليمية

[1] Jean-François Daguzan,Chaos en Libye: **Mais Que Fait (et que veut) l'Algérie ?,** sur site:http://www.atlantico.fr/decryptage/ 2645385.html

والدولية إلى تفضيل الحوار الشامل والمصالحة الوطنية بعيداً عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الوصول إلى الحلول السياسية السلمية التوافقية، ولعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هي التطورات الخطيرة التي دارت على حدود الجزائر، بسبب الأزمة في ليبيا وتونس وكذا شمال مالي، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمات وتفادي التدخل العسكري وحرصت على إبعاد الخيار العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المدنيين القريب والبعيد مرجحة آلية الحوار في ظل ما يلي من شروط:[1]

- المحافظة على الوحدة الوطنية للبلد المعني.
- الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف وعدم إقصاء أي طرف باستثناء من صدرت في حقهم قرارات من الأمم المتحدة صنفتهم في خانة الإرهاب.
- أهمية التفاهم والتوافق بين كل الفرقاء سواء في الحكم أو المعارضة وإصلاح ذات البين وترك الشعب يقرر ما يراه مناسباً لأن أي تغيير في هذا البلد أو ذاك هو من صلاحيات الشعب المعني وفقاً لمصالحه وأوضاعه وظروفه.
- أهمية تكفل دول الإقليم المعنية بمعالجة أزماتها لأنها أدرى بها وبتعقيداتها من غيرها.
- تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون مع القوى الدولية على أساس المصالح المشتركة وبالقدر ذاته ترفض التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت أي ذريعة.

وعلى ذلك أّكد المسئولون الجزائريون رفضهم للحل العسكري في ليبيا، لأنه سيؤدي إلى عواقب وخيمة كما حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خاصة في أزمة مالي في ظل إصرار فرنسا على التدخل العسكري، وهو ما أدى إلى صحة الرؤية الجزائرية للنتائج السلبية للتدخلات العسكرية التي أفضت إلى انتشار الجماعات الإرهابية على حدود الدول المجاورة لمالي خاصة الجزائر، وبالتالي فشل الإستراتيجية الفرنسية على نحو دعا الجزائر إلى إقناع أطراف الأزمة في دولة مالي على التوقيع على اتفاق للسلام والمصالحة، أنهى سنوات من الاقتتال وهو الاتفاق الذي قوبل بالترحيب من كافة القوى الإقليمية والعالمية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا.

و فيما يخص ليبيا أّكدت الجزائر على ضرورة وأهمية الحوار السياسي لاستعادة الدولة الليبية وحل الأزمة من خلال حوار ليبي–ليبي، فضلا عن ضرورة صياغة مبادرات دولية وإقليمية لإيجاد حل سلمي

[1] محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية بين الاستمرار والتغير، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 48، 2015، ص110. .

للأزمة الليبية بعيداً عن التدخلات العسكرية التي أدت إلى عواقب خطيرة على ليبيا وكذا على الدول المجاورة لها.

بناءاً عليه أطلقت الجزائر مبادرة عام2014 تسعى إلى إيجاد مخرج سلمي للأزمة الليبية من خلال حوار شامل يضم كافة القوى الليبية، وتهدف المبادرة الجزائرية إلى جمع الفرقاء أولاً، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات الدولة وتفعيلها، كما تضمنت المبادرة تحديد المسئوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات من نتائج .

وترجيحا لآلية الحوار أعلنت الجزائر دعمها لاتفاق الصخيرات الموقع في المغرب في ديسمبر 2015الذي ترتب عليه تشكيل حكومة توافق وطني، كما استضافت قادة الأحزاب الليبية والشخصيات السياسية، للمساعدة على دعم الحوار الليبي. وتواصل العمل لدعم هذه الحكومة قولاً وعملاً وقد كان الوزير عبد القادر مساهل أول وزير عربي يزور طرابلس بعد انتقال حكومة التوافق إليها من تونس. كما ثمن مبعوث الأمم المتحدة "برنادينو ليون" في زيارة له للجزائر في أغسطس 2014 تعاون الجزائر مع بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا من أجل استعادة السلم والأمن بها.

و في ذات السياق المحبذ لآلية الحوار قام الرئيس بوتفليقة بالوساطة بين كل من رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي ورئيس حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي حيث استقبلهما في زيارتين منفصلتين قاما بها إلى الجزائر في سبتمبر 2013في محاولة منه لتنفيس الاحتقان بين أكبر حزبين سياسيين في تونس، فدخول الجزائر على خط الوساطة فرضته العديد من العوامل وخاصة ملف الإرهاب الذي ألقى بظلاله في المدة الأخيرة على منطقة الساحل والصحراء فلا تستطيع الجزائر أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تمدد الخطر الإرهابي نحوها في ظل ص ارع القوى السياسية التونسية.

هكذا يتضح رفض الجزائر التام للغة السلاح و التدخلات الأجنبية مرجحة آلية الحوار بين الفرقاء في كل من تونس و ليبيا للتوصل إلى تسوية سلمية للأوضاع المضطربة بهما.

ثانيا: التنسيق الأمني

كان للأحداث المتسارعة التي عرفتها دول الجوار تداعيات خطيرة على الأمن القومي للجزائر وأمام هذه التهديدات المتصاعدة، حاولت الجزائر التعامل مع الوضع الأمني بحذر اذ عملت على تكثيف التنسيق الأمني والاستخباراتي مع كل من تونس وليبيا حيث فشلت المنظومة الأمنية في الدولتين في مراقبة

الحدود مع عدم وجود خبرة تساعد على استتباب الأمن أمام مخاطر أمنية كانتشار الجماعات المسلحة إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة، وبذلك لجأت الجزائر إلى تفعيل دور الجيش بتكثيف وجوده على الحدود. كما كانت حادثة الاعتداء على المنشأة الغازية بتيقنتورين مظهرا من مظاهر التحديات الأمنية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الربيع العربي والتي تعين على الجزائر التعامل معها بمنظور أمني شامل وليس بمنطق خطط أمنية ظرفية ومتقطعة.[1]

وفي ظل تصاعد التحديات الأمنية على الجزائر بعد ثورات الربيع العربي خاصة في دول الجوار، رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لمواجهة تلك التحديات وهو ما فرضه متغيران رئيسيان الأول: العنف المتزايد والعمليات الإرهابية التي تشنها الجماعات المسلحة في تونس على الحدود مع الجزائر، والثاني: هو تجدد القتال في ليبيا وسيطرة جهاديين مقربين من جماعة "داعش" على مناطق واسعة فيها، و جدير بالذكر أن العديد من التقارير العسكرية الغربية قد أشادت في السنوات الأخيرة بقدرات الجيش الجزائري في أداء مهامه، والاحترافية التي يتميز بها بالمقارنة مع مختلف جيوش المنطقة سواء في شمال إفريقيا أو على مستوى القارة الإفريقية ككل، فحسب تقرير لمركز ألماني"لسنة ،2015احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاربياً، وتأتي هذه المكانة التي يتبوأ فيها الجيش الجزائري المرتبة الأولى بعد سنوات من الخبرة القتالية التي اكتسبها سواء ضد المستعمر الفرنسي سواء بعد نجاحه على جميع الأصعدة في كسب رهان كل التحديات التي واجهته بعد الاستقلال وكان قادراً على تأمين الحدود وكسر شوكة الإرهاب الذي هدد الاستقرار في الجزائر. وترجع الأفضلية التي حصل عليها الجيش الجزائري إلى عصرنة المعدات والتجهيزات الدفاعية التي يمتلكها خاصة من أجل مواجهة المخاطر الأمنية في الساحل الإفريقي، والتي تهدد أمن حدود البلاد.[2]

ولقد اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية لحماية حدودها من الإرهاب والجريمة المنظمة على مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة قائمة على محورين أساسيين، أولهما:

يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدولة داخلياً في محاربة ومواجهة هذه المخاطر وثانيهما: على المستوى الخارجي بتدعيم التعاون والتنسيق الأمني والعسكري بين دول المنطقة ووضع آليات

[1] Laurence Aïda Ammour**, L'Algérie et Les Crises Régionales :Entre Velléités Hégémoniques et Repli**, *Nouveaux Regards sur Le Sahel*, Groupe de Recherche et D'Information sur La Paix et la Sécurité (GRIP), Bruxelles, Juillet, 2013, p8.

[2] A bubakr Diallo , **L'Armée de L'Algérie plus Puissante que Celle du Maroc**, sur site: http://www.afrik.com/depenses-militaires-le-maroc-20e-pays-mondial-apres-lalgerie-classee-14e

واتفاقيات ثنائية إضافة إلى ترقية التعاون على المستوى الإقليمي عن طريق المؤسسات وعلى المستوى الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة المخاطر الأمنية خاصة ظاهرة الإرهاب الدولي[1] هكذا وضعت الجزائر خطة لتحقيق التنسيق الأمني والعسكري مع كل من ليبيا و تونس نتناولها تباعا:

أ) التنسيق الأمني والعسكري مع ليبيا:

لقد أسلفنا أن الجزائر تعتنق عقيدة إستراتيجية واضحة مفادها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم تجاوز حدود اراضيها الوطنية، لكن الوضع في ليبيا أثار مخاوف وقلق الجزائر خاصة بعد اختطاف السفير الجزائري في طرابلس، و تزامن ذلك مع جملة الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب وبات الوضع المتردي في ليبيا يلقي بظلاله على أمن الجزائر خاصة بعد حادثة تيقنتورين، الأمر الذي استوجب على الجزائر اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت تهدد حدودها من خلال انتقال الأسلحة والجماعات الإرهابية عبر حدود الدولتين و كانت أبرز تلك التدابير:[2]

- إغلاق الحدود البرية مع ليبيا.
- نشر عدد كبير من القوات الأمنية على الحدود مع ليبيا.
- إعلان حالة الطوارئ في ثلاث محافظات جزائرية على حدودها الجنوبية تحسباً لأي تطوارت غير متوقعة.

وليس بخاف أن الأوضاع التي تعيشها ليبيا تثير قلق الجزائر ذلك أنها تتقاسم982 كيلومترا من الحدود معها، ويمكن لعدم الاستقرار في ليبيا أن يزعزع الاستقرار في الجزائر بسبب تدفق اللاجئين على الحدود فضلاً عن تدفق الأسلحة والذخائر من الترسانة الليبية حيث وجود احتمالية أن تكون ليبيا منصة لوجستية للجماعات الإرهابية وكذا أن تكون مركزاً إقليمياً لتهريب الأسلحة.[3]

---

[1] نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، **مجلة السياسة والقانون**، العدد **14**،**2016**، ص**175**.

[2] محمد غربي، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7**، **2014**،ص **32**.

[3] **Report of the Assessment Mission on the Impact of the Libyan crisis on the Sahel Region**, United Nations. Security Council January . 2012, p2.

هكذا وّقعت الجزائر مع ليبيا في مارس وأبريل 2012 اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة نظرا لما تشهده من توترات على الحدود المتعلقة باستمرار توغل الإرهابيين والمهربين، وفي أغسطس 2013 قررت الجزائر وليبيا تفعيل لجنة مشتركة، يعتبر الجانب الأمني المحور الرئيسي فيها، إضافة إلى تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة.[1]

كما تم توقيع اتفاق ثلاثي بين الجزائر وليبيا وتونس، خلال اجتماع رؤساء حكومات الدول الثلاث في مدينة غدامس الليبية في ،2013/01/12هدف إلى تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة لمواجهة إشكالية الإرهاب والتطرف الإسلامي، ولم يستبعد رؤساء حكومات الدول الثلاث استعمال القوة لتحقيق ما أطلقوا عليه" أمن وطمأنينة سكان المنطقة.[2]

و بناءاً على هذا التنسيق الأمني طلبت الحكومة الليبية في نوفمبر 2014بشكل عاجل من الجزائر عربات مدرعة وآليات قتالية وصواريخ مضادة للدروع من أجل التعامل مع التهديد الذي تفرضه الجماعات السلفية الجهادية. وقد طلب الرئيس بوتفليقة تقارير أمنية من اللجنة العسكرية التي خّول لها النظر في طلب الحكومة الليبية للحصول على مساعدات عسكرية من الجزائر حيث ذكرت أن تقديم أسلحة للحكومة الليبية سيعنى بداية لتورط عسكري مباشر في ليبيا. كما حّذرت من وقوع السلاح المطلوب من الجزائر في يد الجماعات السلفية الجهادية، لذلك تحفظ الرئيس بوتفليقة على الطلب الليبي بحجة أن "المساعدات العسكرية يجب أُن تأتي بعد توافق ليبي داخلي وليس قبله، لأن أي مساعدات ستعني تغليب كفة طرف في الأزمة الليبية على أخرى.

ب)التنسيق الأمني والعسكري مع تونس:

ساهمت عوامل عديدة في تسارع التنسيق والتعاون الأمني بين الجزائر وتونس، أولها :أن هشاشة الوضع الأمني وانتشار الفوضى وظهور حركات جهادية على الحدود مع الجزائر ترتب عليه العديد من الهجمات الكبرى في تونس أهمها الاعتداء الإرهابي في منطقة "بنقردان" وهجمات متحف باردو، وهجمات حافلة الحرس الرئاسي والمنتجع السياحي في سوسة، إضافة إلى مقتل ثمانية جنود تونسيين في كمين على يد جماعة مسلحة في جبل الشعانبي على الحدود مع الجزائر وثانيها :عدم وجود خبرة لدى قوات الأمن التونسية لمواجهة خطر الإرهاب، وثالثها: تفاقم الأحداث في ليبيا حيث أن الجزائر وتونس من أبرز

[1] نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، **مجلة السياسة والقانون.مرجع سابق**، ص178.

[2] **المرجع نفسه.** ص 161.

المستهدفين من انهيار الوضع الأمني في ليبيا، وعليه استدعت هذه العوامل الثلاث تصعيد مسألة التنسيق الأمني والعسكري بين تونس والجزائر إلى صدارة اهتمامات البلدين.[1]

وعلى الرغم من تحفظ الحكومة الجزائرية على ما يسمى سياسًيا وإعلامًيا الربيع العربي، إلا أن التطورات الأمنية التي عرفتها المنطقة جعلت الجزائر تأخذ موقًفا إيجابًيا من التحولات في تونس، كما أن موقفها من الصراع بين مختلف القوى التونسية كان إيجابًيا وشجعت الجميع على الحوار ولعبت أحيانًا دور الوسيط، والدليل أن مختلف رموز الحكم في تونس تزور الجزائر وتلتقي مسؤوليها بين الفترة والأخرى. وقد ساهم هذا الود في تعميق العلاقات بين البلدين وتحقيق مزيد من التعاون في هذا الظرف الخطير في المنطقة. كما أن سعي تنظيم الدولة الإسلامية إلى التمدد في تونس دفع إلى تعزيز وتوثيق هذا التعاون الأمني والاستخباراتي اذ تعتبر الجزائر أن تدهور الوضع الأمني في تونس يشكل خطرا عليها وبالتالي على أمنها القومي مما يستوجب التنسيق بينهما.[2]

ووفق شواهد رصدها الأمن الجزائري فإن حوالي ستمائة إرهابي داعشي يتحركون على مستوى الثالوث الحدودي الجزائري الليبي التونسي. لذا رفعت الجزائر وتونس من حجم التبادلات اليومية للمعلومات حول النشاط المتزايد لأنصار وعناصر تنظيم داعش الإرهابي على المستوى الحدودي منذ بداية تعرض تونس إلى هجمات إرهابية متواترة خاصة على نطاق الشمال والوسط الغربيين مع ملاحظة أن ضمان أمن الجزائر واستقرار المنطقة كلها وتجنب المخاطر والتهديدات، يعتمد على محورين أساسيين أولهما أمني قوامه نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل والتجهيزات الضرورية لتأمين الحدود مع دول الجوار ومنع أي تسلل لعناصر إرهابية ونقل السلاح عبر الحدود و ثانيهما :دبلوماسي باعتماد الوساطة التي انتهجتها الجزائر لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وتحقيق المصالحة الوطنية بدول الجوار والتنسيق والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب بالتركيز على تبادل المعلومات.[3]

هكذا تدخلت الجزائر لتعزيز أمنها، من خلال زيادة قواتها المسلحة على طول الحدود التونسية الجزائرية التي تبلغ 1000 كيلومتر مدعومة بطائرات حربية للنقل وأخرى مقاتلة وطائرات هليوكوبتر وطائرات بدون

---

[1] Grégory Chauzal, Sofia Zavagli, **Post-Revolutionary Discontent and Fractionalization in the Maghreb Managing the Tunisia-Libya Border Dynamics;** Netherlands Institute of International Relations Report ,August 2016, p1.

[2] Moncef Kartas, Sur le Fil **? Le Trafic et l'insécurité à la Frontière TunisoLibyenne,** Small Arms Survey, juillet 2014, p25.

[3] وحدات في الميدان، مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، **مجلة الجيش**، العدد 619، 2015، ص3.

طيار لعمليات الاستطلاع، فضلاً عن استخدام نظارات عسكرية متطورة للرؤية الليلية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت في يونيو 2016 عن شراء ثلاث طائرات التي يمكنها أن تقوم بمهام مراقبة أطول. وتأكيداً للتنسيق الأمني وقعت الجزائر مع تونس في 28 مايو 2014 اتفاقية تعاون أمني تتضمن إعداد قاعدة بيانات حول أسماء المشتبه بهم من مواطني البلدين الموجودين في ليبيا ومن العائدين منها أو من بؤر التوتر في العراق وسوريا وغيرها. خاصة وأن المعلومات الاستخباراتية تشير إلى أن هناك الآلاف من التونسيين والجزائريين المنتمين إلى داعش وبعض التنظيمات الإرهابية الأخرى إلى جانب بعض الخلايا الإرهابية النائمة المتواجدة بتونس والتي تعمل الحكومة على محاربتها عسكرًيا وأمنًيا ،لذلك أّكد وزير الدفاع التونسي (فرحات الحرشاني) "أن هناك تعاوناً دائماً شبه أسبوعي مع الحكومة الجزائرية فيما يتعّلق بأمور أمن الحدود المشتركة، و أن هذا التعاون يجئ في إطار مقاومة الإرهاب وحماية الأمن الوطني للدولتين كما أّكد على تطور مستوى التنسيق الأمني الاستخباراتي مع الجزائر التي ساعدت كثيرا الأجهزة التونسية في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

ولعل من أبرز مظاهر التنسيق الأمني تلك المناورات المشتركة بين القوات البحرية التونسية و نظيرتها الجزائرية في 22نوفمبر 2016على سواحل مدينة بنزرت الواقعة في أقصى الشمال التونسي حيث أّكدت وزارة الدفاع الجزائرية في إطار هذه يضم التدريبات أنه ولأول مرة يتم إنشاء مركز عمليات بحري مشترك بتونس، ضباطاً من البلدين من أجل الإدارة المشتركة لهذه المناورات. وأّكدت أيضا أن هذه المناورات تهدف إلى تحفيز قدرات البلدين على العمل معاً، والرّد إذا تطلب الأمر، على حالة طوارئ ناتجة عن وجود تهديد أو خطر بإمكانه المساس بالأمن البحري في المنطقة الحدودية للبلدين. وتضمنت هذه المناورات القيام بتنفيذ تمرين تكتيكي في البحر، وعمليات المنع البحري، وعمليات بحث وإنقاذ في البحر، وذلك لتدعيم وتطوير التعاون العملياتي بين البلدين في مجالات المراقبة والأمن البحري الحدود البحرية ومكافحة الإرهاب والأعمال غير الشرعية في البحر.

كما قامت القوات العسكرية للبلدين ببرمجة مناوارت جوية مشتركة تحسًبا لإمكانية تأّزم الأوضاع عبر الحدود، في حال قيام القوى الغربية بتدخل عسكري في ليبيا من أجل محاربة تنظيم داعش، الذي بات يسيطر على مساحات شاسعة من التراب الليبي. وكان هدف هذه المناورات التصدي لتهديدات محتملة

[1] **التعاون بين الجزائر و تونس في إطار محاربة الإرهاب في أعلى مستواه**، جريدة الفجر،12-11-2016.

من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا. وقد تركزت في المثلث الصحراوي الواقع في أقصى جنوب الحدود البرية بين تونس والجزائر وليبيا.[1]

والى جانب المناورات البحرية و الجوية المشتركة حصل الجيش التونسي على دفعة من المساعدات العسكرية الجزائرية، شملت طائرات مقاتلة وصواريخ أرض جو روسية، وتجهيزات عسكرية وذخائر إضافة إلى المعدات الحساسة التي نقلت جواً وبعضها نقل عن طريق الشاحنات، وقد وافقت الجزائر على منح الجيش التونسي شحنة من المعدات العسكرية بصفة عاجلة في إطار التعاون والتنسيق الأمني والعسكري بين البلدين لمواجهة زيادة قوة ونفوذ الجماعات الإرهابية في الشريط الحدودي بين البلدين الى جانب تسليم دفعات من معدات روسية متطورة مرتبطة بمكافحة الإرهاب، ككاشفات ألغام وأجهزة مراقبة حرارية على طول الحدود المشتركة، وقد جاءت هذه المساعدات عند تقديم رئيس الحكومة التونسية (مهدى جمعة) طلباً عاجلاً للجزائر من أجل الحصول على أسلحة لمكافحة الإرهاب، حيث أن الجيش التونسي كان بحاجة بصفة عاجلة لصواريخ جو أرض موجهة بالليزر لاستعمالها ضد الجماعات الإرهابية في جبل الشعانبي، وصواريخ قادرة على تدمير الكهوف حيث يختبئ انصار داعش .

ويشار إلى أن التنسيق الأمني المشترك بين البلدين أثمر في عديد المناسبات عن القيام بعمليات نوعية تمثلت في القضاء على عناصر إرهابية تنشط على الحدود بين البلدين، أخرها القضاء على 11عنصراً من المجموعة الإرهابية المتحصنة بجبل الطوايل بمعتمدية قبلاط من ولاية باجة القريبة على الحدود التونسية مع الجزائر، فضلاً عن العثور على أسلحة وكميات مواد لصنع المتفجرات، وأّكدت تقارير إعلامية تونسية بأن الجيش الجزائري كان له الدور الأساسي في النجاح الذي تحقق مؤخرا على حساب الجماعات المسلحة، مشيرةً إلى الخبرة الطويلة للجيش.

ثالثا: تقديم المساعدات لدول الجوار.

لقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في معظم دول الربيع العربي إلى الشعور بخيبة الأمل والإحباط خاصة لدى الشباب العربي، هذا الوضع شّكل خطرا على عملية التحول الديمقراطي، اذ على الرغم من نجاح تونس في عملية الانتقال السياسي، بعد المصادقة على الدستور عام،2014 وانتخاب حكومة دائمة، فإن ذلك لم يرافقه انتقال اقتصادي نحو أرقام اقتصادية أفضل، وشهدت السنوات الخمس الماضية دخول الاقتصاد المحلي في أزمة ركود لم تتجاوز فيها نسبة النمو ،1% بل وصلت في بعض الأحيان

[1] محمد الهوازي، **جبهة جزائرية تونسية لمواجهة "فزاعة الدواعش"**، جريدة الشروق،10-03-2016. .

الى مرحلة الانكماش بمعنى إن الوضع الاقتصادي في تونس ما بعد الثورة لم يستجب لتطلعات الشباب الذي خرج أيام الثورة مطالبا بالتشغيل والتنمية.

و يذكر أن من الأسباب الرئيسية للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة التونسية تراجع الاستثمارات الأجنبية، وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شرياناً رئيسياً للاقتصاد التونسي بفعل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد و بناءاً على ما سلف قدمت الجزائر مساعدات مالية إلى تونس للخروج من أزمتها الراهنة، بقيمة 100 مليون دولار عام 2011 لدعم اقتصاد تونس بعد الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس السابق بن علي، وكان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد أعلن عن هذه المساعدة خلال الزيارة التي قام بها الوزير الأول التونسي آنذاك الباجي قايد السبسي إلى الجزائر في 16مارس 2011،[1] كما وّقع الرئيس الجزائري في 14سبتمبر 2014مرسوماً يتضمن المصادقة على البروتوكول المالي بين الجزائر وتونس، الموقع في 4 مايو 2014.وكانت تونس والجزائر قد وقعتا بمناسبة زيارة أّداها رئيس الحكومة التونسية (مهدي جمعة) يومي 3و 4 مايو2014 إلى الجزائر على ثلاث اتفاقيات في مجال التعاون المالي، حيث تم منح تونس بموجب الاتفاقية الأولى وديعة مالية بقيمة 100مليون دولار للبنك التونسي لمساعدة تونس على تجاوز الأزمة المالية التي تعيشها، والاتفاقية الثانية تتعلق بموافقة الرئيس الجزائري على منح تونس قرضاً مالياً بقيمة 100مليون دولار.كما نصت الاتفاقية الثالثة على تصديق بوتفليقة على منح مساعدة مالية غير قابلة للاسترداد بقيمة 50مليون دولار أمريكي. وتسعى الجزائر من خلال منح المساعدة المالية الى تونس إلى مساعدة جارتها الشرقية على تجاوز متاعب مالية تعاني منها نتيجة تداعيات الأزمة السياسية فيها. و قد اعتبر وزير خارجية تونس (منجي حامدي) في تصريح للتلفزيون الجزائري أن الاتفاقيات الموقعة "تأكيد قوي على وقوف الجزائر إلى جانب شقيقتها تونس، ودعمها الكامل لها في هذا المسار الانتقالي وفي هذه المرحلة الهامة من تاريخها "

فضلا عن ذلك تساعد الجزائر في تسهيل تدفق السياح الجزائريين إلى تونس، حيث أّكد (باسم الورتاني)، ممثل ديوان السياحة التونسي في الجزائر، أن 1.5مليون جزائري دخلوا تونس سنة 2015، لقضاء إجازات الصيف في خطوة حّدت من أزمة السياحة في ظل غياب مواطني السوق الأوروبية. حيث عانت تونس تراجعاً في قطاع السياحة بسبب الهجمات الإرهابية التي كانت تستهدف السياح الأجانب ففي مارس 2015استهدف هجوم إرهابي سياحاً أجانب كانوا بصدد زيارة المتحف

[1] **L'Algérie Accorde une Aide Financière de 100 Millions de Dollars à la Tu**nisie, sur site: http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?temp=1&t=520&a=23963

الوطني في باردو بالعاصمة تونس، ما خلف 22قتيلاً و 45جريحاً واحتجاز حوالي200سائح وفي يونيو من العام ذاته أسفرت عملية إرهابية في فندق "إمبريال مرحبا" بالمنطقة السياحية بمدينة سوسة شرقي تونس، عن مقتل 38سائحاً أجنبياً، وفي نوفمبر قتل 12من الحرس الرئاسي في تفجير انتحاري لحافلة لهم في تونس العاصمة.

وبالنسبة لليبيا لم تقم الجزائر بتقديم مساعدات مالية ، بل قدمت مساعدات إنسانية خاصة لتلك المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود الجزائرية بسبب تزايد الاحتياجات في ليبيا بشكل ملحوظ حيث يعيش المواطنون حياة صعبة ، فبعد قرار غلق الحدود مع ليبيا سنة ، 2013عقب حادثة "منشأة إنتاج الغاز تيقنتورين" قامت الجزائر بفتح الحدود عام 2014بشكل استثنائي أمام الحالات المرضية و الإنسانية الراغبة في دخول الجزائر ، كما قامت بإغاثة العائلات بتقديم 350طن من المواد الغذائية ،وكذلك في عام 2015أرسلت الجزائر 70طنا من المواد الغذائية والطبية، كمساعدة إنسانية عاجلة، لسكان مدينتي "غات" و"غدامس"، إثر صعوبة وصول المواد التموينية إليها، بسبب القتال الدائر في ليبيا،[1] و في عام 2016قدمت الجزائر 18طنا من الأدوية، و12 طنا من المواد الغذائية وجهت للشعب الليبي من أجل التخفيف من معاناته في ظل الأوضاع العصيبة التي تمر بها البلاد حيث تسجل المدن الحدودية الغربية لليبيا قصورا كبيرا في المجال الصحي مما دفع بالجزائر، إلى فتح حدودها بالمنطقة لدخول المرضى الليبيين للعلاج في مستشفيات محافظة إيليزي على الحدود مع ليبيا.

كما قدمت السلطات الجزائرية في بداية 2017مساعدة إنسانية قوامها 30طن من المواد الغذائية موجهة لسكان ليبيا القاطنين في الحدود مع الجزائر، زيادة على 20 ألف لتر من الوقود موجهة لمستشفيات تعاني صعوبات بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. إضافة إلى أدوية ومواد صيدلانية وحليب للأطفال.

مما سبق يتضح أن الجزائر كانت مسرحاً لانعكاسات مباشرة على أمنها القومي و أوضاعها الداخلية من جراء ثورتي ليبيا و تونس على وجه التحديد، و أن هذه الانعكاسات تطلبت منها التحرك على محاور ثلاث: دعم آلية الحوار، التنسيق الأمني و تقديم المساعدات للجارتين ليبيا و تونس تحديداً.

[1] كريم شنقيطي، أول شحنة من المساعدات الجزائرية تعبر الحدود باتجاه ليبيا، جريدة الخبر، 24-12-2014.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية مهمة جدا في المنطقة العربية و الافريقية، حيث كانت وما تزال منسجما مع مبادئ السياسة الخارجية المحددة ووفقا للدور الذي وتتصوره الجزائر لنفسها ضمن بيئتها الإقليمية والدولية في ما يتصل بالموقف المساند لقضايا التحرر في العالم وحقوق الشعوب في تقرير المصير.. وفقا لمبادئ الأمم المتحدة.

كما تعمل الجزائر بكل جهد على حل مشاكل دول الجوار، بالطرق السلمية والأليات الدبلوماسية. من خلال اتفاقيات ولقاءات مختلفة، ودعم جهود المصالحة بين دول الجوار، حيث عملت الجزائر على تسوية الوضع في ليبيا دبلوماسي، وتعمل على الحل السلمي للأزمة الليبية بطرق سلمية من خلال طاولة المفاوضات، وتسعى من خلال المؤسسات الدولية على تسوية مشكلة الصحراء الغربية وحق تقرير المصير. ومساعدة الدول من خلال الدعم المادي واللوجستي.

كما تعمل السياسة الخارجية الجزائرية وفق مقاربة دبلوماسية سلمية وديمقراطية، من خلال إيجاد حلول للأزمات، رافضة كل أشكال التدخل العسكري والأجنبي التي لها اثار سلبية على الصراع في المنطقة وطريقة إدارتها. وبسياسة دفع دول المنطقة وتحسيسهم على الأهمية إلى الانخراط في استراتيجية تعزيز التنسيق الأمني عن طريق تشجيع البعد التنموي، وهو ما يفسر الحركية المكثفة للدبلوماسية الجزائرية باتجاه المحيط الجيوسياسي المجاور لها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا، مرورا بمالي والساحل الإفريقي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكـتب:

1. جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، المجلد 01 الجزء 03، القاهرة دار المعارف، (د، ت، ن).

2. سيري الجوهري، نائب رئيس جامعة المينيا، جغرافيا البحر الأبيض المتوسط، الناشر منشأة المعارف الإسكندرية

3. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية 2005.

4. علال الفارسي: كي لا ننسى...، مطبعة الرسالة، الرباط،1973، .

5. محمد البصري الفقيه: كتاب العبرة والوفاء، حوار سيرة ذاتية مع حسن نجمي، ط1، مؤسسة محمد الزرقوني، الدار البيضاء،2002،.

6. محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى.

7. محمد بن ابي بكر الرازي، قاموس مختار الصحاح. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1950

8. محمد صالح الهرماسي: مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، ط1 ، دار الفكر، دمشق،2001 .

9. مصطفى الفيلالي :المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط2 ، م د وع، بيروت، 1989.

أطروحات الدكتوراه:

10. عبد الله مقلاتي العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري–قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،2007 – 2008 .

11.قط سمير: البعد الافريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص، علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017، .

رسائل الماجستير والماستر:

12. بن عمر عشورة. البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011، مذكرة ماستر، العلوم السياسية علاقات دولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة 2019.
13. خزار هاجر، السياسة الخارجية الجزائرية (1989 - 2011)، مذكرة ماستر، العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، فرع تاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019،
14. العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2016.
15. عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية).
16. كمال روابحي: التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.

الدوريات والمجلات:

17. انظر، محمد حربي :مؤامرة العموري، مجلة نقد، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14-15، الجزائر 2001

18. دحموح الطاهر: الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الافريقي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية مجلة علمية محكمة العدد 16، مارس 2018

19. عمر بعزوز، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر في إطار العولمة "مجلة الفكر البرلماني. العدد 06، جويلية 2004، .

20. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية: المركز الديمقراطي العربي-برلين، مجلة دورية دولية محكمة، المجلد الثاني – العدد التاسع، ديسمبر / كانون الأول 2020م. .

التقارير والخطابات:

21. أنظر العمل عدد يوم 28 جوان 1958

22. برقية جبهة التحرير الوطني الى الرئيس بورقيبة.

23. بلاغ وزارة إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي اعلم بوجود هذا المخطط، قد وورد في ذيله التأكيد" بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي في حالة وقوع العدوان الفرنسي على تونس وجيشها الوطني"

24. تقرير الشرق الأوسط رقم 164/ 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، .

25. تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس

26. تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، افريل 1960

27. تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أفريل 1960.

28. تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات حول المغرب والثورة الجزائرية

29. الجزائر وبلدان الجوار: تقرير الشرق الأوسط رقم164 – 12 تشرين الأول/ ترجمة من الإنجليزية، أكتوبر 2015.

30. خطابه في 11 ديسمبر 1958 الحبيب بورقيبة: خطب، ج 8 ، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس،1977 .

31. خطابه، الحبيب بورقيبة :خطب، ج9 ، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977

32. المجاهد، ع 27 (22 جويلية 1958)

المواقع الإلكترونية:

33. http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591

34. https://epc.ae/ar/topic/algerias-external-interaction-network-in-its-regional-environment

35. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html

36. رابح زاوي: على الجزائر تعزيز تواجدها في محيطها الجيوسياسي. جريدة الشعب الجزائرية. 02-06- 2020. الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/99796-

37. سعود عباد: الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية. جريدة الرياض السعودية. 25-03-2010. الموقع الالكتروني: https://www.alriyadh.com/509799

38. عبد اللطيف حجازي: مسارات محتملة: الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات. المستقبل للدراسات و الأبحاث المتقدمة. 09-03-2017.

39. عبد النور بن عنتر: عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية. مركز الجزيرة للدراسات. 02-05-2018. الموقع الالكتروني:

40. عسي عبد القادر: تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر. 29-05-2014. جامعة سيدي بلعباس.

41. على ياحي: "صداع" الأحداث الإقليمية يحرك الجزائر نحو أفريقيا. موقع اندبندنت عربية. 27-11-2020.

42. على ياحي: الجزائر تستنفر على حدودها لمواجهة مسلحين قادمين من ليبيا. موقع اندبندنت عربية. 15-05-2021.

43. مركز الامارات للسياسات: شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي. 08-07-2020.

44. الملخص التنفيذي : الجزائر وبلدان الجوار. موقع كريسز غروب الالكتروني. 13-10-2015. الموقع الالكتروني: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/algeria/algeria-and-its-neighbours

45. مهيب الرفاعي: عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب. موقع العربي الجديد. 03-12-2020.

46. يقين حسام الدين في حوار مع الدكتور بوحنية قوي: الجزائر تراجع خططها الأمنية على الحدود مع ليبيا ومالي. جريدة العربي الجديد. 06-08-2015.

ملاحق

- خريطة تمثل الموقع الجيوسياسي للجزائر

- الموقع الالكتروني:

http://www.laits.utexas.edu/arabic/firstsecond/refugees_docs/bbcallfiles/algeria.htm